الأمم المتحدة S/PV.7633

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٦٣٣**

الجمعة، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٦، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد راميريث كارينيو	(جمهورية فنزويلا البوليفارية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشيف
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد روسيللي
	أوكرانيا	السيد ييلتشينكو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد تساو يونغ
	فرنسا	السيد دولاتر
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد يوشيكاوا

جدول الأعمال

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لجمهورية فنزويلا البوليفارية.

تود جمهورية فنزويلا البوليفارية استهلال مداخلتها بالإعراب عن الشكر إلى جميع أعضاء المجلس ووفودهم على دعمهم لنا خلال رئاستنا للمجلس في شهر شباط/فبراير.ونود أيضا أن نشكر علنا جميع الأفراد الموظفين في الأمانة العامة لمجلس الأمن، وخصوصا السيد موفسيس أبليان، فضلا عن المترجمين الشفويين والتقنيين وغيرهم من موظفي الدعم، على تعاونهم الكامل معنا أثناء رئاستنا.

لقد كان شهر شباط/فبراير حافلا بالعمل.ونحن على استعداد لتسليم الرئاسة في منتصف ليلة ٢٩ شباط/فبراير – كما هي العادة – إلى أحينا ممثل أنغولا.وقد تمكنا خلال هذا الشهر من تعزيز عملنا بطريقة بناءة وشفافة، وعقدنا ما يزيد على ٢١ جلسة بصيغ مختلفة.ويشمل ذلك العدد ثلاث مناقشات مفتوحة، كانت اثنتان منها مفتوحتين لجميع أعضاء الأمم المتحدة.وعقدت مشاورتان اثنتان واعتمدت ستة قرارات، في حين صدرت سبعة بيانات صحفية ومذكرة واحدة من الرئيس.ونظرنا بالإضافة إلى ذلك – في إطار المشاورات – في ١٤ من المعلومات المستكملة في إطار البند المعنون ”مسائل أخرى“.

وفيما يتعلق بالمناقشات التي عُقدت هذا الشهر، نود أن نبدأ بالمناقشة التي عقدت في ١١ شباط/فبراير (انظر S/PV.7620) بشأن أساليب عمل الهيئات الفرعية لمجلس الأمن، ولا سيما لجان الجزاءات.وقد كانت تلك الجلسة قيّمة للغاية بشأن ديناميات عمل مجلس الأمن.فقد أتاحت لنا الاستماع للمرة الأولى إلى تلك البلدان التي إما هي خاضعة في الوقت الراهن أو خضعت في وقت سابق لنظم جزاءات الأمم المتحدة. واستمعنا أيضا إلى الرؤساء الحاليين والسابقين للهيئات الفرعية لمجلس الأمن، وخاصة لجان الجزاءات، فضلا عن البلدان التي شاركت في الاستعراض الرفيع المستوى لجزاءات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٥.

وقد أسفرت تلك المناقشة عن اعتماد مذكرة رئيس مجلس الأمن: عمل الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن (S/2016/170) التي جرى تعميمها في ٢٢ شباط/فبراير.وفي تلك المذكرة، التزم أعضاء المجلس بتنفيذ العديد من التدابير.

ويتمثل أولها في تحسين مستوى شفافية الأجهزة الفرعية لمجلس الأمن، بما في ذلك من خلال تشجيع جميع الرؤساء على تقديم إحاطات إعلامية تفاعلية إلى الدول غير الأعضاء في المجلس، عند الاقتضاء، والنظر في الإمكانيات الأخرى لتمكين الدول غير الأعضاء من الإسهام في أعمال المجلس. وتشمل تلك التدابير أيضا تشجيع جميع الرؤساء على مواصلة تقديم إحاطات إعلامية إلى المجلس في جلسات مفتوحة، بما في ذلك بشأن التقارير ذات الصلة، حسب الاقتضاء،وتشجيع جميع الرؤساء، حسب الاقتضاء، على تقديم موجز مقتضب متفق عليه إلى الجلسات ذات الصلة التي تعقدها هيئات المجلس الفرعية للدول غير الأعضاء في المجلس، بوسائل من بينها النشرات الصحفية،وعلاوة على ذلك، تشمل تلك التدابير أيضا مطالبة الأمانة بالإعلان عن جميع الاجتماعات وجداول الأعمال المؤقتة للأجهزة الفرعية التابعة للمجلس، فضلا عن الجمهور، في يومية الأمم المتحدة وفي المواقع الشبكية للأجهزة الفرعية، وتشجيع جميع الرؤساء على التماس آراء

الدول الأعضاء المعنية والمتضررة، وزيادة المشاركة والحوار في وقت مبكر أو بصورة دورية بينها وأفرقة رصد الجزاءات ذات الصلة، وشتى أفرقة الخبراء طوال فترة ولايتهم.وتشمل أيضا تشجيع جميع الرؤساء على مواصلة السفر بصورة دورية إلى المناطق التي يقتضي عملهم السفر إليها لالتماس آراء الدول المتضررة أو المعنية بهدف التحاور معها وشرح الأهداف المرجوة من ولاية الهيئة الفرعية، علاوة على تعزيز تلك الأهداف.وسيُطلب إلى الأمانة العامة الاستمرار في ترجمة جميع قوائم جزاءات الأمم المتحدة إلى جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، فضلا عن كفالة دقة واستكمال المعلومات المنشورة عبر المواقع الإلكترونية للأجهزة الفرعية التابعة لمجلس في جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، بما في ذلك تقارير شتى أفرقة رصد الجزاءات.

ويتمثل التدبير الثاني في تحسين عملية اختيار الرؤساء، بطرق منها، العمليات غير الرسمية بمشاركة جميع أعضاء المجلس فيما يتعلق بتعيين رؤساء الهيئات الفرعية بطريقة تتسم بالتوازن والشفافية والكفاءة والشمول.ويشمل هذا التدبير أيضا التشجيع على تعيين رؤساء الهيئات الفرعية في وقت مبكر. تحقيقا لتلك الغاية، سيبدأ أعضاء المجلس عملية المشاورات غير الرسمية المشار إليها في مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2012/937) المؤرخة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في أقرب وقت ممكن بعد انتخاب كل عضو من أعضاء المجلس.

ثالثا، سيتم كذلك إدخال تحسينات على إعداد رؤساء الهيئات الفرعية. وتحقيقا لهذه الغاية، تقر المذكرة بالدعم الذي تقدمه الأمانة العامة للرؤساء الجدد وتدعوها إلى النظر في اعتماد تدابير أخرى لتزويد الرؤساء الجدد وموظفيهم بمعلومات فنية إضافية، بما في ذلك بشأن المنهجية وبشأن أعمال الهيئة الفرعية ذات الصلة. وسيتم تشجيع الرؤساء المنتهية ولايتهم على تزويد الرؤساء الجدد بمعلومات، كتابيا وشفويا، بشأن العمل المنجز خلال فترة الرئاسة السابقة. وتشجع المذكرة أيضا على عقد مشاورات في الوقت المناسب بين الرؤساء الجدد وأفرقتهم وأفرقة الخبراء والأفرقة ذوات الصلة المسؤولة عن الإشراف على الجزاءات.

رابعا، تشجع المذكرة على تحسين التفاعل والتنسيق فيما بين الهيئات الفرعية لمجلس الأمن وبين الهيئات الفرعية والمجلس ككل. ويشتمل ذلك، ضمن أمور أخرى، على أن يتم تشجيع جميع الرؤساء، لا سيما الذين يتولون رئاسة الهيئات الفرعية التي تغطي مواضيع ومناطق جغرافية متشابهة، على الاجتماع بشكل منتظم لمناقشة المشاكل المشتركة وتحسين أفضل الممارسات وتعزيز التعاون المتبادل وعلى أن يطلبوا إلى الأمانة العامة أن تقدم الدعم لتلك الاجتماعات. وعلاوة على ذلك، تشجيع أعضاء مجلس الأمن على تعزيز المزيد من التنسيق بين المجلس ككل وهيئاته الفرعية عند النظر في مسائل مواضيعية أو حالات تتعلق ببلدان محددة.

خامسا، تشجيع أعضاء المجلس على مواصلة النظر في كيفية تحسين عمل هيئاته الفرعية.

وتعرب فترويلا عن ارتياحها للقيام بتعزيز تلك المناقشة تحديدا التي ترمي إلى تحسين عمل هيئات المجلس الفرعية من حيث الشفافية والتنسيق والديمقراطية.

ونود أيضا أن نشير إلى المناقشة المفتوحة (انظر S/PV.7621) عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بوصفها العنصر الأساسي في صون السلم والأمن الدوليين. فقد شارك في تلك الجلسة، التي عقدت في ١٥ شباط/فبراير، أكثر من ٧٠ ممثلا للدول الأعضاء والدول المراقبة، برئاسة وزيرة خارجيتنا. وقد عبرت الدول الأعضاء والدول المراقبة عن آرائها فيما يتعلق بمراعاة واحترام مقاصد ومبادئ الميثاق. وذكرت أنه من أجل ضمان السلم والأمن الدوليين، يجب بذل المزيد من الجهود

لتعزيز مقاصد ومبادئ الميثاق، بما في ذلك احترام أحكامه. إن المقاصد والمبادئ – بما في ذلك السيادة والمساواة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والامتناع عن اللجوء إلى التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية للبلدان الأخرى واستقلالها – هي العناصر الأساسية والجوهرية لكفالة التطبيق الكامل لميثاق الأمم المتحدة. وهي عناصر أساسية لحل النزاعات سلميا، ومن ثم تصبح الطريق إلى كفالة السلم والأمن الدوليين.

وعلى نحو مماثل، كنا واضحين وضوحا لا لبس فيه في التأكيد على أن الاعتداء على سيادة الدول والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وتشجيع اللجوء إلى الحرب كأداة من أدوات السياسة الخارجية، من بين إجراءات أخرى، تشكل تهديدا للتعايش السلمي بين الأمم. وشددت كثير من البيانات التي أدلى بها على أهمية اللجوء إلى التدابير الواردة في المادة ٣٣ من الميثاق، وضرورة امتناع الدول عن فرض تدابير قسرية على حالات النزاع التي لا تمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. كما تم التشديد أيضا على دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين. ودعا المشاركون أيضا إلى تطوير أوجه التآزر بين هذه المنظمات والأمم المتحدة لهذا الغرض.

وركزت المناقشة المفتوحة الثانية (انظر S/PV.7629) التي عقدت أثناء رئاستنا على بناء السلام بعد انتهاء حالات النزاع، واستعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة. ونعتقد أن البيانات التي أدلي بها والملاحظات التي أبديت أثناء الجلسة ستثري المناقشات الجارية في الأمم المتحدة بشأن كيفية تحسين استجابة المنظمة لمنع نشوب النزاعات وإعادة بناء الدول وضمان السلام الدائم. وقد شملت بعض النتائج الرئيسية التي خلصت إليها المناقشة ضرورة أن نضع في الاعتبار أن أنشطة حفظ السلام، الرامية إلى ضمان عدم اندلاع الحرب وعودتها للظهور واستمرارها، تتطلب تدابير متوسطة وطويلة الأجل لمساعدة المجتمعات الغارقة في النزاعات أو الخارجة منها.

وقد أعاد المشاركون التأكيد على أن بناء السلام يتطلب استمرار دعم الأمم المتحدة السياسي والمالي على مدى فترة طويلة، حتى بعد انتهاء نشر عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، من الضروري التغلب على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وتوفير سبل كسب العيش للناس وإرساء الأسس لنمو اقتصادي عريض وشامل – وهذا الأخير عنصر أساسي في أي عملية لبناء السلام.

وأشرنا كذلك إلى أن استعراض هيكل بناء السلام الجاري حاليا في مجلس الأمن والجمعية العامة يتطلب أن ننظر إلى بناء السلام بمنظور أوسع وبتصميم أكبر. وما نحتاجه الآن هو عقلية جديدة، ليس فقط فيما يتعلق بالهيكل في حد ذاته، بل أيضا فيما يتعلق بمجمل تركيز بناء السلام على النحو الذي تضطلع به الأمم المتحدة. وقد ركز المشاركون أيضا على الحاجة إلى إحراز مزيد من التقدم في التعاون بشأن بناء السلام بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، من المهم الإشارة إلى أنه في ٧ شباط/فبراير عقد أعضاء المجلس مشاورات مغلقة بشأن إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لصاروخ يحمل ساتلا للمراقبة الأرضية. وقد انطوى الإطلاق على استخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، في انتهاك للجزاءات القائمة. وقد أدان أعضاء المجلس تلك الواقعة بالإجماع من خلال بيان صحفي أكد أن الإطلاق، وكذلك أي عمل آخر يضطلع به ذلك البلد مستخدما تكنولوجيا القذائف التسيارية، ينتهك القرارات ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣). وأعاد أعضاء المجلس تأكيد عزمهم على وضع تدابير هامة إضافية من خلال مشروع قرار، ردا على

إطلاق القذيفة والتجربة النووية التي أجرتها كوريا الشمالية في ٦ كانون الثاني/يناير.

كما أولينا كذلك، خلال رئاستنا للمجلس، اهتماما خاصا بقضية فلسطين. وقد فعلنا ذلك بناء على طلب أغلبية المجتمع الدولي بأن يضطلع المجلس، تمشيا مع مسؤولياته بموجب الميثاق فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، بدور استباقي لمعالجة قضية فلسطين بتصميم وحس بالعدالة. وفي هذا الصدد، عقدنا ثلاث جولات من المشاورات في إطار البند ''أية مسائل أخرى'' لمناقشة هذه المسألة. وقد حال الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب بعض الجهات الفاعلة لحل قضية فلسطين في مجلس الأمن حتى الآن، دون التوصل إلى حل نهائي للنزاع الممتد منذ أكثر ٦٠ سنة. ويؤسفنا أن دعوات مجلس الأمن إلى إنهاء الاحتلال غير الشرعي وانتهاكات السلطة القائمة بالاحتلال لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي ضد سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك دعواته الطرفين للعودة إلى طاولة المفاوضات، لم تؤد إلى إجراءات ملموسة لحل تلك الحالة المعقدة.

وفي ٢٥ شباط/فبراير الماضي، نظرنا خلال المشاورات في الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة – الضفة الغربية وقطاع غزة – مع التركيز بصفة خاصة على الأطفال، ضحايا ذلك الواقع المأساوي. كانت تلك هي المرة الأولى التي يتناول فيها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد ستيفن أوبراين، تلك المسألة في المجلس، وقد تكلم خلالها عن نقص الخدمات الأساسية والأدوية والأغذية والحريات – وكلها نتيجة الحصار الاقتصادي وسياسة التوسع في المستوطنات غير القانونية وبصورة خاصة العدوان العسكري للسلطة القائمة بالاحتلال الذي أدى إلى مقتل العديد من المدنيين في العقود الأخيرة.

فيما يتعلق بالنزاع في اليمن، نظر مجلس الأمن في الحالة في مناسبتين، وذلك يومي ١٦ و ١٧ شباط/فبراير (انظر S/PV.7622 و S/PV.7625). إن الحقيقة المؤلمة التي يعيشها هذا البلد العربي منذ أن بدأ النزاع في آذار/مارس من العام الماضي تبيّن بوضوح أن النزاعات لا يمكن أن تحل بالأسلحة ولكن بالتسوية السياسية التفاوضية السلمية. وفي هذا الصدد، نواصل الدعوة إلى إنهاء القتال، بما في ذلك عمليات القصف الجوي التي أدت إلى خسائر في أرواح المدنيين والتدهور السريع للحالة الإنسانية في هذا البلد الشقيق.

ولهذا السبب نرى أن من الأهمية بمكان احترام الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال المحادثات التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في سويسرا، ولا سيما فيما يتعلق بتهيئة مناخ من الثقة المتبادلة لنزع فتيل التوترات وبالتالي ضمان تحقيق نتائج أفضل في محادثات بشأن اتفاق السلام. وكانت الجلسة التي عقدت في ١٦ شباط/فبراير بشأن الحالة الإنسانية في اليمن فرصة لوكيل الأمين العام ستيفن أوبراين لتقديم إحاطة إعلامية بشأن الحالة الإنسانية في البلد. وكانت الإحاطة الإعلامية المفصلة للسيد أوبراين مفيدة بشكل خاص من أجل موافاة أعضاء المجلس بمعلومات مستكملة عن الجانب الإنساني للنزاع في اليمن، الأمر الذي يظهر وللأسف، وفقاً للمعلومات المقدمة أثناء الجلسة، أن الحالة بعيدة كل البعد عن أن تكون مشجعةً.

وفي الختام، تناول مجلس الأمن الحالة في سورية سبع مرات خلال هذا الشهر وتطرق للمناخ السياسي والأسلحة الكيميائية والحالة الإنسانية. وفي هذا الصدد، واصل المجلس رصد محادثات السلام عن كثب، مع إيلاء اهتمام خاص لنتائج مؤتمر ميونخ المؤرخ ١١ شباط/فبراير، حيث تم التوصل إلى اتفاقات رئيسية بشأن وقف إطلاق النار والمعتزم أن تبدأ في ٢٧ شباط/فبراير، بتوقيت دمشق. ونأمل أن يقدّم المجلس

دعمه القوي للمبادرة. وفي هذا الصدد، ننتظر اعتماد مشروع القرار الذي سيقدم إلى المجلس للنظر فيه في الساعات القليلة القادمة، وسنساعد في التوصل إلى حل سياسي سلمي للنزاع المسلح. وهذا يتطلب الجهد والتفاني والتصميم من المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا، في هذه المهمة الهامة.

ونترك رئاسة المجلس ونحننعتقد بأننا بذلنا قصارى جهدنا لتعزيز قضية العدالة والسلام والأمن الدوليين.

وأستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الآخرين.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون لكم، سيدي، وللوفد الفنزويلي على الطريقة الماهرة والفعالة التي اضطلعتم فيها بمهام الرئاسية في شباط/فبراير. كان هذا الشهر حافلا بسبب برنامج العمل المثقل المقترح من الرئاسة وبسبب تطوّر الأحداث بسرعة في مختلف أنحاء العالم. وما زال على مجلس الأمن عقد بعض الاجتماعات الهامة. ولذلك، فإن جلسة اليوم الختامية لا يمكن إلا أن تكون مؤقتة من حيث طبيعتها.

ونود أن نشير على وجه الخصوص إلى الجلسة (انظر S/PV.7621) التي كانت برئاسة وزيرة خارجية فنزويلا، السيدة ديلثي إلوينا رودريغيث غوميث، في وقت نفتقر فيه في كثير من الأحيان إلى الوضوح والفهم لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وحرمته. نحن نرى أنه من الضروري أن نؤكد بوضوح من جديد التزامنا المشترك بهذه الأحكام، التي لا بديل لها. ولا يمكننا غض الطرف عن ما يحدث اليوم نتيجة التدخل السافر في الشؤون الداخلية للعديد من الدول، وذلك من خلال دعم تغيير النظام بشكل غير مشروع أو زرع المعايير الاجتماعية أو الثقافية أو الأجنبية بالعنف. ويدرك المجلس الأمثلة من هذا القبيل، وقد تناولنا هذا الموضوع بالتفصيل خلال الجلسة المعقودة في ١٥ شباط/فبراير. إن المناقشات المتعلقة بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ذات صلة مباشرة بجميع المسائل التي نوقشت داخل هذه القاعة ويجب أن نتفق، على أساس الميثاق، على الطرق التي سننفذ بها إدارة المخاطر في إطار مشترك في سياق العلاقات الدولية التي تزداد صعوبة. ولن يكتب لهذا الأمر النجاح من دون احترام المبادئ التأسيسية.

وهو وقت صعب بصورة خاصة فيما يتعلق بالعديد من المسائل في مجلس الأمن هذا الشهر. وكان هذا متعلّقاً بدرجة كبيرة بالمهام الصعبة التي واجهتنا وبالطبيعة السياسية الصعبة المتعلقة بالقضايا التي كنا ننظر فيها. ومع ذلك، نود أن نشير إلى بعض المسائل التي لم يتم التوصل فيها إلى تسوية بسبب عدم رغبة العديد من الوفود في التضحية بطموحاتها الوطنية الضيقة من أجل تحقيق الصالح العام. فعلى سبيل المثال، لم نتمكن للمرة الثانية من الاتفاق على بيان صحفي بشأن المركز الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى. وعلى الرغم من أنه، بصفة عامة، لا يساور أحد الشك فيما يتعلق بأهمية تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية، فقد رفضت بعض الوفود في عدة مناسبات الاعتراف بتعاون المركز الإقليمي مع المنظمات التي تسهم إسهاماً حقيقياً في السلام والاستقرار في المنطقة. إن منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون هما مثالان واضحان على المعايير المزدوجة التي تواجهنا وللأسف في مجلس الأمن.

ولا يمكن أن تعتبر المناقشة بشأن توسيع نطاق الجزاءات في دارفور أمراً مفيداً أيضاً. لقد أساء واضعو القرار استخدام موقعهم وحاولوا بصورة فظّة فرض أولوياتهم الوطنية على النص، في محاولة لتقييد قطاعات بأسرها من اقتصاد ذلك البلد. وبالتخفي وراء النوايا الحسنة لإحلال السلام في دارفور وتفسير توصيات الخبراء في مجال الجزاءات تسفيرا تعسفيا،

حاول واضعو القرار ممارسة الضغط على الخرطوم، بحيث يحرمونها من مصدر الدخل الرئيسي. ومع ذلك، فقد تجاهلوا تماما آراء الوفود الأخرى بشأن هذه المسألة. وهذا التكتيك يقوض الوحدة في مجلس الأمن. ونتيجة لذلك، اضطررنا لأن يكون هناك تمديد فنّي لقرار تطبيق الجزاءات، مع وضع نص العام الماضي للتصويت عليه.

لم تدرج في الوثيقة المعتمدة الصياغة البالغة الأهمية، بما في ذلك التي اقترحها الوفد الروسي، بإدانة انتهاكات الحظر المفروض على الأسلحة من قبل الجماعات المسلحة غير الشرعية أو تجنيد الأطفال على يد المتمردين أو الهجمات على قوات حفظ السلام أو النداء من أجل التنفيذ الكامل، وليس الانتقائي، لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور. ونأمل أن تؤخذ هذه التجربة السلبية في الاعتبار عند تصويتنا على مشاريع قرارات أخرى في مجلس الأمن.

كانت الحالة في الشرق الأوسط محور السياسات العالمية وبرنامج عمل المجلس في شباط/فبراير، وفي المقام الأول في سورية. وذلك ليس بمفاجأة بالنظر إلى العدد كبير من الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال هذا الشهر، وقد عملنا بشكل مكثف مع المجلس لإبقائه على اطلاع بمجريات الأمور. وإذا تم استغلال هذا التوجه الجديد بروح المسؤولية، فسيكون من الممكن أن نأمل في الاستئناف المبكر للمفاوضات بين السوريين تحت رعاية الأمم المتحدة، بما أنها أوقفت اضطراراً في بداية الشهر بسبب عدم الرغبة من جانب المعارضة السورية في المشاركة في محادثات بناءة. ونأمل ألا يتكرر الخطأ الذي سُمح لهذه الجماعات بأن ترتكبه وذلك بوضعها شروطاً مسبقة.

وقد أولي اهتمام وثيق للحالة الإنسانية السائدة منذ عدد من السنوات بسبب النزاع والحركات الإرهابية التي ضربت ذلك البلد. ونكرر بحزم على أنه يجب النظر في القضايا الإنسانية بطريقة شاملة دون التسييس غير الضروري، الأمر الذي لا يساعد السوريين الذين يعانون. ولا تزال الحالة صعبة، ولكننا اختتمنا هذا الشهر بتقدّم واضح في هذا المجال، الأمر الذي أصبح ممكناً نتيجة للجهود المبذولة بما في ذلك من جانب روسيا. وأثار وفدنا مسألة الانتهاكات المستمرة للسيادة السورية من جانب تركيا في مناسبتين في مجلس الأمن. وهذا الأمر محفوف بمخاطر تصاعد النزاع ونأمل في أن يتلقّى هذه الإشارة ويفهمها المقصودون بها ومن يقومون على رعايتهم. إن نشر التقرير الأول لآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة للتحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية كان لحظة هامة أخرى. ففي رأينا، في ضوء الوقائع الجديدة بشأن استخدام الإرهابيين للمواد السامة في سورية والعراق والأدلة على حرية حركة هذه المواد الكيميائية في المنطقة، ستزيد أهمية الآلية ويتسع النطاق الجغرافي لها.

وفي الختام، نود أن نتمنى للرئاسة الفنزويلية إختتاما ناجحاً لأعمالها لهذا الشهر.

وسنجتمع بعد بضع ساعات لمناقشة مشروع قرار ذي أهمية حاسمة للتوصل إلى تسوية في سورية، يتعلق باعتماد الرئيسين المشاركين للفريق الدولي لدعم سورية لبيان مشترك بشأن وقف الأعمال العدائية. وسنناقش يوم الإثنين التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

غير أنني أود الآن أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى للرئاسة الأنغولية القادمة كل التوفيق والنجاح في أداء وظائفها الهامة.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، ووفد فنزويلا، على الطريقة التي أدرتم بها عمل المجلس خلال شهر شباط/فبراير. لقد كان شهرا حافلا بالأعمال ومثمرا للغاية. وقد سبق وناقشتم،

سيدي الرئيس، أنشطة المجلس هذا الشهر بالتفصيل لذلك سيكون بياني قصيرا ومركزا.

إننا نثني على تماسك برنامج عمل فنزويلا من خلال تشجيع عقد مناقشات بشأن المسائل المصيرية المهمة بشكل أساسي لعمل مجلس الأمن، مثل المسائل العامة المتعلقة بالجزاءات وأساليب عمل الهيئات الفرعية التابعة للمجلس واحترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة؛ واستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. وأعتزم تسليط الضوء على تلك القضايا المواضيعية، نظرا لأهميتها في كل من مجالات العمل العامة والمحددة للمجلس.

لقد شكلت المناقشة بشأن أساليب العمل والمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات (انظر S/PV.7620) إسهاما هاما في الجهود الرامية إلى زيادة توضيح هذه المسألة الحساسة للغاية. ونحن نثني على تصميم الوفد الفنزويلي ومثابرته لإصدار مذكرة مفاهيمية (S/2016/102، المرفق) بخصوص هذا الموضوع، والتي أشرتم إليها مطولا، سيدي الرئيس، وتضمنت أحكاما هامة ومفيدة بشأن إدخال تحسينات على أمور من بينها الشفافية؛ واختيار وإعداد رؤساء الهيئات الفرعية؛ والتفاعل والتنسيق بين تلك الهيئات والمجلس نفسه. وبالنظر إلى استخدام مجلس الأمن نُظم الجزاءات بشكل مكثف كأداة هامة في محاولاته لتقييد سلوك ما أو فرض تغييرات معينة فيه أو ردع أفراد أو كيانات في بعض الدول يُعتبرون تهديدات للسلم والأمن الدوليين، ستستمر لجان الجزاءات في الاضطلاع بدور جوهري كأداة سياسية قوية بين يدي المجلس. وتشمل هذه الصلاحيات القدرة على فرض نُظم جزاءات والحاجة المستمرة لضمان تحسينها، لا سيما فيما يخص عملياتها المتبعة لاتخاذ القرارت واعتمادها وتحديد الأهداف والإنفاذ وأيضا فيما يتعلق برفع الجزاءات.

وتمثلت لحظة مهمة أخرى في برنامج هذا الشهر في المناقشة المتعلقة باحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده (انظر S/PV.7621)، والتي شكلت فرصة لعموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتعبير مجددا عن تمسكها بتلك المبادئ. وفي إطار التعبير عن التزام المنظمة القائم على المبادئ بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتطوير العلاقات الودية بين الدول والتعاون الدولي لحل المشاكل الدولية وتحول المنظمة إلى مركز لتنسيق الإجراءات التي تتخذها البلدان، أصبحت المقاصد والمبادئ المكرسة في الميثاق ركائز للقانون الدولي وترتب عليها إنشاء نظام للأمن الجماعي الذي جعل، رغم الانتكاسات، من الأمم المتحدة الجبهة الرئيسية على مدى السنوات الـ ٧٠ الماضية لبناء عالم أكثر سلاما على أساس احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان والتعاون بين جميع الشعوب والدول لبلوغ الهدف النهائي المتمثل في تعزيز السلام العالمي.

لقد شكل تأسيس الأمم المتحدة واعتماد ميثاقها إنجازات ملحوظة بالنسبة للمجتمع الدولي. وأصبحت مبادئ الميثاق المتعلقة بالمساواة في السيادة بين جميع الدول والواجب المترتب عليها للوفاء بالتزاماتها بحسن نية؛ والتسوية السلمية للمنازعات، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى؛ والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها؛ وإظهار التضامن لدى اتخاذ الأمم المتحدة إجراءات وقائية أو للإنفاذ ضد أي دولة، ركائز للعلاقات الدولية والحكمة الجماعية. ومع ذلك، فإن الواقع بعيد كل البعد عن أن يكون مثاليا. فنحن لا نزال نشهد انتهاكات لتلك المبادئ، مما يشكل خطرا كبيرا على السلم والأمن الدوليين.

وتناولت المناقشة الثالثة (انظر S/PV.7629) التي عقدت خلال هذا الشهر استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، الذي يجري حاليا. وقد أتاحت للدول الأعضاء فرصة للتعبير عن وجهات نظرها بشأن هذه المسألة الحاسمة في الوقت الذي

تجري المفاوضات بشأن مشروع قرار حول هذا الموضوع وارتباطه بمسألة منع نشوب الصراعات وحاجة الأمم المتحدة إلى تعزيز قدراتها في هذا المجال.

ويشير تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (انظر S/2015/490) إلى أنه يُنظر إلى بناء السلام، في جدول أعمال السلام، باعتباره متابعة منطقية لعمليات حفظ السلام وصنع السلام، يتمثل هدفها الرئيسي في منع الانتكاسات والعودة إلى الصراع بعد التوصل إلى تسويات سلمية. وبناء على هذا الافتراض، فإن جانبين من الجوانب المذكورة في التقرير يكتسيان أهمية خاصة، وهما الحاجة إلى إحداث تغيير في العقلية بخصوص دور بناء السلام في منظومة الأمم المتحدة، استنادا إلى مفهوم استدامة السلام، ورؤية أن الهدف من بناء السلام يجب أن يكون منع نشوب النزاعات المسلحة أو تكرارها أو استمرارها، وبالتالي يجب أن يشمل مجموعة واسعة من البرامج والآليات السياسية والإنمائية والإنسانية وتلك الخاصة بحقوق الإنسان. وتمثل استدامة السلام، وفقا للتقرير، مهمة دائمة قبل وأثناء وبعد الصراع، تتطلب أن نعدل نُهجنا إزاء عمليات بناء السلام.

وفيما يتعلق بمسؤوليات منظومة الأمم المتحدة، واستنادا إلى الأهداف التي أوضحتها للتو، يشمل بناء السلام ركائز المنظمة وأجهزتها الرئيسية الثلاثة، والتي يجب أن يكون نشاطها أفضل تنسيقا وتماسكا وأن تُكرس بالكامل وبشكل أكبر لمنع نشوب الصراعات المسلحة وصون السلام من خلال تعزيز القيم والمبادئ المكرسة في الميثاق. وبناء على ذلك، يغطي بناء السلام جميع أنشطة الأمم المتحدة ويجب أن يُنظر إليه باعتباره مفهوما في حالة تطور، يقوم على أساس الحاجة إلى التكيف باستمرار مع الحقائق الميدانية والأطر الزمنية اللازمة لعمليات الانتقال السياسي في أعقاب الصراع العنيف.

ونود أن نؤكد على أن بيت القصيد في الاستعراض الحالي لهيكل بناء السلام هو الاستراتيجية الكاملة لمنظومة الأمم المتحدة المتعلقة بمنع نشوب الصراعات والأسباب الجذرية للصراع وتأسيس مجتمعات سلمية على نحو مستدام في سياق التنوع والتحديات والتهديدات المستمرة للسلام والأمن الدوليين.

وأخيرا، نود أن نهنئ مرة أخرى فترويلا على رئاستها الممتازة.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ، سيدي الرئيس، بتوجيه الشكر لكم ولفريقكم على رئاستكم لمجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير الحافل بالأعمال. وأتوقع أن أكبر حدثين لهذا الشهر، فيما يتعلق بالوثائق التي يمكننا الاتفاق عليها، لا يزالان أمامنا، وآمل أن نجتمع مرة أخرى، لكي نعتمد بالاجماع مشروع القرار الهام للغاية الذي أشار إليه ممثل الاتحاد الروسي، والذي يرحب بوقف الأعمال العدائية المقرر أن يدخل حيز التنفيذ في سورية ويمهد الطريق لعملية الانتقال السياسي هناك، وهي هامة للغاية بالنسبة لشعب هذا البلد والمنطقة. ثانيا، آمل أن نتمكن من الاجتماع قبل نهاية الشهر للاتفاق على مشروع قرار بشأن فرض جزاءات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والذي ناقشناه في مشاورات الأمس.

كنت أحسبني سأتكلم في جلسة اليوم عن طريقة عملنا وليس عما نحن بصدده وأن نستخدم جلسة الاختتام، كما فعلنا من قبل، لتبادل وجهات النظر حول أساليب عملنا بهدف محاولة تحسين فعالية المجلس وكفاءته بشكل عام. وقد قلت خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، عندما كنا نتولى الرئاسة، إن هناك ثلاث صفات يجب أن نضعها في اعتبارنا، وهي ”تفاعلية“ و ”شفافة“ و ”عملية المنحى“، وأود الإشارة باختصار إلى ما نعنيه بكل صفة من هذه الصفات

الثلاث لنرى ما إذا كانت ستساعدنا في تحسين فعالية المجلس وكفاءته.

إنني إذ أبدا بموضوع التفاعل، أود، أولاً وقبل كل شيئ، أن أقول بأن هناك طريقتين مختلفتين لعقد هذه الجلسات الختامية؛ فإما أن نعقدها رسميا هنا، مما ينطوي على الاستفادة من جلسة رسمية للمجلس ولكن الخسارة في عقدها تتمثل في عدم التفاعل مع الناس الذين يسمعون ويشاهدون، أو أن نعقد تلك الجلسة في قاعة أخرى، مما قد تعود بالنفع على الناس جراء التفاعل الحقيقي. وأعتقد أنه يمكنني أن أقول إن الناس صوتوا بأقدامهم. أعتقد أن عدد الجالسين في المقاعد الحمراء ١٧ شخصا كما أحصيتهم، وجميعهم موضع ترحيب كبير، وأنه لشيء رائع أنهم جميعا لا يزالون مستيقظين، تقريبا، ولكن عندما عقدنا جلسة غير رسمية في إحدى القاعات الأخرى، كانت الأغلبية العظمى من أعضاء الجمعية العامة الـ ١٩٣ حاضرة، وكان العديد منهم على مستوى الممثل الدائم. وأعتقد أنه ربما ثمة رسالة تتعلق بالكيفية التي نعقد بها هذه الجلسات الختامية وبزيادة التفاعل الشامل بين المجلس وبقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

لكن هناك أيضا رسالة حول التفاعل من حيث الكيفية التي نعمل بها مع بعضنا البعض وحول إحضار مقدمي إحاطات إعلامية على جودة عالية، والاستماع إليهم والمشاركة معهم بصورة حقيقية، وحول المشاركة الحقيقية مع بعضنا البعض بشأن مضمون ما نناقشه. هناك صلة واضحة بين مستوى المشاركة أو التفاعل، من ناحية، والنتائج التي يمكن أن تسفر عنه المشاركة من الجهة الأخرى.

إذا ما أخذنا مثالين من أمثلة عمل هذا الشهر، فإننا نرحب ترحيبا كبيرا بالمناقشة التي نظمتها الرئاسة الفنزويلية حول أعمال الهيئات الفرعية في ١١ شباط/فبراير (انظر S/PV.7620) حيث كانت هناك مذكرة مفاهيمية مدروسة جيداً، وأعطت فكرة عن تبادل وجهات النظر (S/2016/102، المرفق). المملكة المتحدة لا تتفق مع كل شيء ورد فيها، ولكن كنا نظن أنها تحتوي على أفكار جيدة من خلال، وأدت إلى تبادل آراء مثير للاهتمام. وعقب المناقشة، عملت الرئاسة الفنزويلية على إعداد مذكرة رئاسية (S/2016/170)، للحفاظ على مجالات الاتفاق، الأمر الذي نرحب به كثيرا مرة أخرى. نتيجة للتفاعل، تمكن المجلس في الأسبوع الماضي من الاتفاق على هذه المذكرة، ولدينا الآن سلسلة من اقتراحات محددة وعملية وملموسة مفادها أن الإرادة، والأمل، وتحسين الشفافية والتواصل في اللجان، وتشجيع الرؤساء على تبادل الخبرات بين الرئيسين القادم والمغادر في مختلف اللجان. وانطوت على تبادل مفيد لوجهات النظر؛ بعد ذلك جرى بعض التفاعل وتم التوصل إلى نتائج إيجابية.

من الجهة الأخرى، كما ذكر آخرون، كانت لدينا بالفعل، مناقشة مفتوحة حول احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، انظر (S/PV.7621) وهو موضوع مستحسن للمناقشة. وبطبيعة الحال أتفق بشدة مع الذين يقولون أنه يجب علينا أن نتمسك بمقاصد ومبادئ الميثاق. أني أتساءل فقط عما إذا كانت مجموعة بأكملها من ٧٠ بيانا أدلى بها ٧٠ بلدا مختلفاً طيلة يوم كامل ستغير في الواقع رأي أي شخص إزاء هذه القضية الهامة. لقد اتضح من تلك المناقشة بأنها مسألة مثيرة للاهتمام، وأن الناس يريدون منا أن نتكلم عنها، ولكن لم يكن هناك أي تفاعل على الإطلاق عند أي نقطة في هذا تلك المناقشة. لذلك إني لعلى يقين، نتيجة ذلك، أن ما من شيء سيتغير، وهذا شيئ مخجل لأنه موضوع هام/فقد استغرقت يوما طويلا من شهر القصير شباط/فبراير.

إني لا انتقد موضوع المناقشة. بل كل ما أقوله أن علينا أن نفكر أيضا بالكيفية التي يمكننا بها بناء بعض التفاعل في مناقشاتنا لرفع مستوى المشاركة، التي بدورها تزيد من فائدة

النتيجة أو النتائج التي تسفر عنها هذه الجلسات. وهذه شذرات قليلة عن التفاعل.

أما فيما يتعلق بمسألة الشفافية، فإن كل ما نقوم به في هذه القاعة شفاف بطبعه لأن الكاميرات مسلطة علينا، ولكن هناك أوقات يقتضي فيها الأمر عقد جلسات سرية. من المهم جداً أن نكون قادرين على القيام بذلك في غرفة المشاورات. يتحتم علينا أن تكون شفافين من حيث إطلاع بقية الأعضاء على عملنا، بل إطلاع الجماهير من خلال وسائط الإعلام، عما دارت حوله المناقشات التي أجريناها، ويجب علينا أن نتكلم بشكل موسع عن طبيعة المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع، وعما اتفقنا عليه، وما هي المجالات التي كانت محل خلاف، وعما ننوي فعله فيما بعد. هذا المستوى من الشفافية في كل مرة نجتمع فيها في غرفة المشاورات، سواء أكانت مشاورات رسمية، أو أي أعمال أخرى، أو أي شيء آخر، أعتقد أن علينا أن نحاول زيادة مستوى الشفافية بيننا والعالم الخارجي، نتيجة لتلك المناقشات. إن لم يكن الأمر كذلك، لا سيما إذا كانت مناقشاتنا في هذه القاعة طنانة جدا ورسمية، ومن دون مشاركة، عندها سوف يفترض الناس عن صواب أن العمل الحقيقي يجري في مكان آخر، وأعتقد أنهم بحاجة إلى أن يعرفوا أكثر قليلاً مما يعرفوه حاليا عن طبيعة العمل الحقيقي.

ثالثاً، وأخيراً، أود أن أقول بعض الشيء عن المناقشات والمشاورات والجلسات الموجهة نحو العمل. وأنا شديد الاهتمام بألا نخوض في مناقشة فقط من أجل إجراء مناقشة. يتضح من الإحصاءات التي ذكرها الرئيس عن موضوعين أجرينا عددا كبيرا جدا من المناقشات بطريقة أو أخرى. هل كنا فعلا حريصين على أن كل مناقشة من تلك المناقشات كانت موجهة نحو العمل ونتيجة ذلك فإن شيئا مختلفا سيحدث في الواقع؟ أنا لست متأكداً من أننا نستطيع أن نقول ذلك بأمانة.

لدينا خمسة بنود أخرى في إطار ”مسائل أخرى“. كان واحدا من تلك البنود بالأمس، موجها نحو العمل بدرجة كبيرة الغاية – جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية – نظراً لأن الولايات المتحدة والصين تقدمتا بمشروع قرار، كان موضع ترحيب بالغ. وفيما يتعلق ببند واحد من تلك البنود يتعلق بالسودان وجنوب السودان، قمنا بعمل حياله من حيث الاتفاق على بيان للصحافة تمكنت الرئاسة من خلاله بأن تخبر وسائط الإعلام عن الموضوع، ولكن فيما يتعلق بمواضيع أخرى وحسب ما أعرفه، أنه في الواقع لم يكن هناك عمل على الإطلاق، ويبدو لي أن هناك أمرا يستحق إلقاء نظره عليه، إذا كنا نسعى إلى تحسين الكفاءة والفعالية لدينا.

تلك هي النقاط الثلاث التي أردت التطرق إليها – يتعين على المجلس أن يكون أكثر تفاعلية وشفافة وموجها نحو العمل. أعتقد أن هذه المفاهيم جميعها مرتبطة ببعضها البعض بطريقة ما، ويمكن أن نخرج من ذلك بعمل أفضل إذا أردنا أن نكون تفاعليين وشفافين. ولكن يحدوني الأمل في أن تقبل الشعوب اقتراحاتي بالروح التي ينشدونها، أي الروح الإيجابية والبناءة من أجل تحسين الفعالية الشاملة للمجلس.

أخيراً، في ختام كلمتي، أريد فقط أن أشكر الرئيس وفريقه مرة أخرى على شهر كامل من العمل المثمر للغاية في شباط/فبراير. أتمنى كل التوفيق لجميع أعضاء الوفد الأنغولي وإلى موفسيس الذي من الجائز أنه غادر القاعة – ربما كان لديه ما يكفيه من العمل بالفعل — بيد أنني بالنيابة عن مجلس الأمن أشكره جزيل الشكر على القيام بدور قيادي في الأمانة العامة.

السيد أبو العطا (مصر) (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس، أتوجه إليكم وإلى فريقكم المعاون بالشكر والتهنئة على قيادتكم القديرة لمجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير. لقد جاء برنامج عمل المجلس حافلا بالقضايا والمناقشات والنتائج

المهمة. ويأتي التوافق المرتقب بشأن قراري الجزاءات على كوريا الشمالية ووقف الأعمال القتالية في سوريا تتويجا مناسبا ومهما لجهودكم. يود وفد مصر إبراز الملاحظات التالية على القضايا التي تناولها المجلس خلال الشهر.

أولا، الإحاطة المفتوحة عن أساليب عمل الأجهزة الفرعية. ترحب مصر بالنتيجة الإيجابية التي آلت إليها تلك الإحاطة والمتمثلة في اعتماد المذكرة الرئاسية (S/2016/170) المؤرخة ٢٢ شباط/فبراير الجاري. وأود أن أعرب عن امتناننا لوفد فنزويلا على مبادرته في هذا الخصوص، وعلى أهمية المذكرة، وضرورة وضعها حيز التنفيذ من خلال الممارسات العملية، وهي مسؤولية مشتركة لرئاسة الأجهزة الفرعية وأعضائها والأمانة العامة، خاصة فيما يتعلق بتعزيز شفافية عمل تلك الأجهزة، وضرورة وجود رؤية موضوعية بشأن كيفية الارتقاء بكفاءة أنظمة الجزاءات بوصفها إحدى الوسائل المتاحة للمجلس لتعزيز مصداقية قراراته من جهة، وتحقيق مقاصد الميثاق من الجهة الأخرى.

ثانيا، النقاش العام حول احترام مقاصد ومبادئ الميثاق. طرحت الدول والمجموعات خلال هذا النقاش العديد من الأفكار المهمة واللازمة لضمان احترام الدول لمبادئ ومقاصد الميثاق، الأمر المرتبط بدوره بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ونود التأكيد على أن العبرة في توفر الإرادة السياسية لاحترام الميثاق وأحكامه، وأنه يتعين على الأمم المتحدة أن تتحمل مسؤولياتها، وأن تقوم بتطوير وإصلاح أدائها لتكون قادرة على مواصلة الدور المنوط بها، وإلا فإن النتيجة ستكون انسحابها من أي تأثير على الساحة الدولية والتقليل من الاعتماد عليها تدريجيا.

ثالثا، النقاش العام بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

شهدت المناقشة المفتوحة بشأن الاستعراض الشامل لهيكل بناء السلام توافقاً بين أغلبية الدول الأعضاء على جملة أهداف، ومن أهمها ضرورة تناول مسألة الوقاية من النزاعات من منظور شامل للجوانب السياسية والاجتماعية والتنموية، مع ضرورة اضطلاع المجلس بمسؤولياته في الوقاية من خلال الالتزام بنص وروح الفصلين السادس والثامن من الميثاق، بتغليب خيار الدبلوماسية الوقائية والتعاون مع المنظمات الإقليمية في التسوية السلمية للمنازعات. وتأمل مصر أن تنعكس الأفكار الإيجابية التي عبّرت عنها مداخلات الدول الأعضاء أثناء جلسة النقاش على مضمون ونتائج عملية المفاوضات الجارية حول مشروع قرار مشترك للمجلس والجمعية العامة بشأن عملية المراجعة الشاملة لهيكل بناء السلام بالأمم المتحدة.

رابعاً، الملفّ السوري. جاءت الأزمة السورية مجدداً على رأس أولويات عمل المجلس، ولعلّ أهمّ ما شهدته جهود المجتمع الدولي في هذا الصدد هو التطور الإيجابي فيما يتعلّق بالتوصل لتفاهم حول وقف العدائيات في سورية، والذي ندعو جميع الأطراف السورية وغير السورية إلى الالتزام به تمهيداً لاستئناف محادثات جنيف وبدء عملية المفاوضات بين الحكومة والمعارضة السوريتين تحت رعاية الأمم المتحدة. كذلك، وفي الوقت الذي اشتدت فيه وطأة العمليات العسكرية، اطّلع أعضاء المجلس خلال إحاطات متعاقبة على التطورات الإيجابية فيما يتعلّق بوصول المساعدات الإنسانية إلى مناطق محاصرة. هذا ونشجّع من جانبنا جميع الأطراف على الاستمرار باتباع هذا النهج لتخفيف معاناة المدنيين من وطأة الصراع. كما أودّ أن أؤكّد مجدداً على أن عملية فيينا للتسوية السياسية والتي نتج عنها إنشاء الفريق الدولي لدعم سورية وإصدار قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) فتحت نافذة مهمة وتاريخية للحل السلمي في سورية، قد لا تفتح مجدداً لسنوات. ويقع على عاتق هذا المجلس مسؤولية ضمان

تنفيذ خطة العمل المتفق عليها بالإجماع في قرار مجلس الأمن دون انتقائية أو شروط مسبقة. فالمفاوضات حول المرحلة الانتقالية، ونفاذ المساعدات الإنسانية، ومكافحة الإرهاب، هي مسارات متوازية يجب المضي فيها دون تلكّؤ، أخذاً بعين الاعتبار أن التوصّل لتسوية سياسية هي السبيل الأمثل، بل الوحيد، لإنهاء المعاناة الإنسانية لشعب سورية ومواجهة الإرهاب المستشري على أراضيها.

خامساً، القضية الفلسطينية. شهد شهر شباط/فبراير العديد من جلسات التشاور حول الشأن الفلسطيني، خاصة في ما يتعلّق بالمعاناة الإنسانية والانتهاكات المستمرّة لحقوق الشعب الفلسطيني. وأودّ التشديد على أن القضية الفلسطينية تمرّ بمرحلة فارقة، حيث أن سياسة الاستيطان الإسرائيلي والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وهدم المنازل تكاد تقضي على أفق حل سياسي قائم على إقامة الدولتين. ويبقى أمامنا أحد خيارين: إما أن يتحرّك المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، لحماية الشعب الفلسطيني وحقوقه والدفع بتسوية قائمة على أساس دولتين قبل فوات الأوان، وإما أن نفكّر في كيفية التعامل الجاد مع سياسة فرض واقع الدولة الواحدة.

سادساً وأخيراً، بوروندي. شهد شهر شباط/فبراير أيضاً نشاطاً دبلوماسياً ملحوظاً بشأن الأزمة السياسية في بوروندي، وذلك امتداداً للزيارة التي قام بها المجلس لبوجمبورا وأديس أبابا في كانون الثاني/يناير الماضي. وجاءت زيارات كل من الأمين العام خلال الساعات الأخيرة، ومن قبله مباشرة رئيس التشكيلة المعنية ببوروندي في لجنة بناء السلام، والوفد الإفريقي الرفيع المستوى المتواجد حالياً في بوروندي، لتعكس جميعها قلق المجتمع الدولي البالغ واهتمامه بوضع حد سريع وفعال للأزمة الراهنة. ومع ذلك، نحذّر يا سيادة الرئيس من توجهات تستهدف فرض رؤية محددة للأزمة وسبل تسويتها ولطبيعة ونطاق الدور الأممي، دون مواصلة التشاور مع كل من الحكومة البوروندية وأطراف المعارضة السلمية والمجتمع المدني، وكذلك مع الأطراف الإقليمية المعنية. وفي هذا الإطار، نرى أهمية منح المستشار الخاص للأمين العام للوقاية من النزاعات المعني ببوروندي المجال والدعم اللازمين للتشاور مع مختلف هذه الأطراف والعودة للمجلس في أقرب وقت باقتراح لأفضل الأطر والخطط لإخراج بوروندي من أزمتها وإنقاذ ما حققته البلاد من مكتسبات منذ دخول اتفاق أروشا حيز التنفيذ. ومن هنا أيضاً ندعو المجلس إلى ضرورة الاستماع إلى رؤى وتقييم مختلف الأطراف التي زارت بوروندي خلال الأيام الأخيرة للوقوف على استراتيجية واقعية للتعامل مع الأزمة. ويؤكد وفد مصر استعداده التام للإسهام الفعال في تناول رشيد للأزمة داخل المجلس.

وفي النهاية، أتمنى كل التوفيق للرئاسة الأنغولية خلال رئاستها للمجلس في شهر آذار/مارس القادم.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الوفد السنغالي، يسرني أن أعرب لحكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية من خلالكم عن أحر تهانينا على الرئاسة بالغة الثراء والمثمرة لمجلس الأمن خلال هذا الشهر، شهر شباط/فبراير، أقصر شهور السنة. لقد كان شهراً غنياً ومثمراً من حيث عدد الجلسات المفتوحة والمشاورات المغلقة، وتنوع القضايا التي نوقشت والنتائج المحققة.

إن التقرير الإيجابي الذي قدمتموه للتو، سيدي الرئيس، يعني أنني لن أحتاج إلى التطرق إلى عدد كبير من المسائل. وسأقتصر على الإشارة إلى العديد من البيانات الرئاسية، وورقات المعلومات للصحافة والقرارات، التي تشهد على عملنا تحت رئاستكم.

ما برح مجلس الأمن، تحت رئاسة فنزويلا، قادراً على تركيز اهتمامه على المسائل العاجلة للغاية مثل الحالة في سورية واليمن والمسألة النووية الكورية، ولكننا قبل كل شيء استطعنا

أن نلقي الضوء على النزاعات التي طال أمدها والرئيسية مثل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني والحالة المأساوية في فلسطين.

السيد الرئيس، من خلال الاستخدام الماهر لإجراءات مجلس الأمن وجدول أعماله، تمكنتم من إثارة مسائل هامة مثل مسألة نظام الجزاءات، ودور المجلس في تحسين هيكل بناء السلام وأساليب عمل مجلس الأمن. وحازت القضايا الأفريقية أيضاً على الاهتمام: الصومال والسودان وجنوب السودان ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، فضلاً عن الحالة في غينيا – بيساو، التي اتخذ المجلس تواً بالإجماع القرار ٢٢٦٧ (٢٠١٦) بشأنها.

سيدي الرئيس، لقد تمكنا من خلال اللجوء إلى القيم والثروة الثقافية لبلدكم من تنظيم حفل موسيقي أحيته فرقة الأوركسترا السيمفونية الفنزويلية، والذي يبين أن مجلس الأمن يتكون من الدول والشعوب ذات القيم المشتركة.

وعودة إلى البيان الذي أدلى به صديقنا ماثيو سفير المملكة المتحدة بشأن مسألة التفاعل والشفافية والإجراءات التي تركز على النتائج، أعتقد أن العديد من المواضيع الأخرى التي أثيرت بالأمس عندما ناقشنا المسألة النووية لكوريا الشمالية وتعيين المدعي العام لآلية تصريف الأعمال المتبقية هي أمثلة على الشفافية.

ترحب السنغال بإعادة تأكيد مجلس الأمن على التزامه بدعم البلدان المجاورة لها، بما في ذلك، غينيا – بيساو، في مجال الإعمار وبناء السلام.

ويتمثل الدرس الثالث الذي أود أن أؤكده في أن العمل الذي قمنا به خلال هذا الشهر يبين أهمية وجود التزام قوي ومستمر لدى مجلس الأمن باتخاذ مبادرات جريئة فيما يخص العديد من الأزمات وتشجيع الزخم الإيجابي بهدف حلها. وقد قرر المجلس، في ظل رئاستكم سيدي، زيارة منطقة غرب أفريقيا في الأسبوع المقبل في جولة تشمل مالي، وهي بلد آخر مجاور للسنغال، وغينيا – بيساو والسنغال للاطلاع على ما يجري في مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل.

وأود مرة أخرى، بالنيابة عن وفد السنغال، أن أكرر تهانينا لكم، سيدي الرئيس، وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بالقيادة التي أبنتم عنها والتي تشرف بلدكم.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى أيضا التوفيق لوفد أنغولا الذي سيتولى الرئاسة خلال شهر آذار/مارس. وأود أن أؤكد له الدعم الكامل لوفد السنغال.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود، في البداية، أن أشكر وأهنئ سفير فنزويلا وكامل فريقه، على العمل الهام الذي اضطلعوا به خلال هذا الشهر وعلى رئاستهم المثمرة للغاية. لقد فرضتم علينا، سيدي الرئيس، والابتسامة تعلو محياكم، برنامج عمل مكثفا، شمل إدراج عدد قياسي من البنود في إطار ”مسائل أخرى“، بما في ذلك أربعة بنود جرت مناقشتها أمس. ونحن نشكركم على ذلك، سيدي.

لقد كان لدينا جدول أعمال حافل، ولكن سأتناول بعض المسائل التي تكتسي أهمية خاصة من بين مسائل أخرى كثيرة، وذلك من دون الإشارة إلى المسائل الأخرى مثل مسألة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على سبيل المثال، والتي ناقشناها أمس. وآمل أن نتمكن من المضي قدما بسرعة لإجراء تصويت على مشروع القرار الممتاز الذي تم طرحه.

فيما يتعلق بأفريقيا، أود إبداء بعض الملاحظات بشأن بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى. لقد ساعدت زيارة المجلس إلى بوجومبورا في نهاية شهر كانون الثاني/يناير والزيارة التي قام بها الأمين العام للمدينة يومي ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير على تعزيز الزخم لدى المجتمع الدولي لمطالبة

الأطراف الفاعلة في بوروندي بوضع حد للعنف والشروع في حوار حقيقي بين الأطراف البوروندية دون تأخير. ونأمل أن تساعد الزيارة الرفيعة المستوى لرؤساء دول الاتحاد الأفريقي أمس واليوم على التوصل إلى التزامات ملموسة، خاصة من جانب الرئيس نكورونزيزا، في هذا الصدد.

ومن الضروري، من وجهة نظرنا، أن يبذل المجلس كل ما في وسعه لتجنب حالة تصبح فيها أزمة بوروندي حربا أهلية أو ما هو أسوأ. ونشر وحدة شرطة تابعة للأمم المتحدة عنصر أساسي في هذا الصدد. ونحن نأسف لاستمرار عدم التوصل إلى اتفاق على مشروع بيان رئاسي بشأن هذا الموضوع. وسنستمر في الدفع بلا كلل في هذا الاتجاه، مع التحلي بروح المسؤولية واليقظة لدعم جهود الاتحاد الأفريقي. واعتمادا على نتائج زيارة رؤساء دول الاتحاد الأفريقي، سنستأنف المبادرة الهادفة لدعم أعمالهم.

وفيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، نرحب باتخاذ القرار ٢٢٦٤ (٢٠١٦)، في ٩ شباط/فبراير، والذي ينص على زيادة عدد ضباط السجون المنتشرين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهو ما من شأنه أن يساعد على تعزيز تصدينا للإفلات من العقاب. إن تنظيم انتخابات رئاسية هو قصة نجاح جماعية حقيقية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك للبعثة ولعملية سانغاري ولجميع أولئك الذين دعموا تعافي البلد. وستصل العملية الانتخابية إلى نهايتها، ويُنتظر أن تتيح إجراء عملية انتقالية في ٣١ آذار/مارس. وبمجرد انتهاء العملية الانتقالية، ينبغي أن يبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره لدعم جمهورية أفريقيا الوسطى بغية ضمان استقرارها وإجراء مصالحة فيها.

وأود أيضا أن أشير إلى المسألة الأهم حاليا، ألا وهي المسألة السورية. إن فرنسا تدعم عملية من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق نتائج ملموسة للشعب السوري، وليس عملية بلا طائل. ويجب علينا أن نذكّر فحسب بما هو بديهي، وفق ما أشار إليه الأمين العام في رسالته المؤرخة ١٧ شباط/فبراير، من أن السوريين إذا لم يروا أي نتائج في حياتهم اليومية، فإن المفاوضات لن تكون ذات مصداقية وستظل دراما مسرحية تجريدية، بل وسخيفة حتى. وهذا هو المبدأ التوجيهي لنهجنا وهذا هو سبب إدانتنا باستمرار للهجمات التي تطال المدنيين ودعوتنا إلى الرفع الفوري لجميع أشكال الحصار وإلى الوصول الدائم والآمن وغير المشروط للمساعدات الإنسانية لجميع الأشخاص المحتاجين.

كما رحبنا باتفاق وقف الأعمال العدائية الذي توصلت إليه الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في ١٢ شباط/فبراير،بوصفه إسهاما كبيرا في حل النزاع السوري. وستدعم فرنسا تماما اعتماد مشروع قرار بعد ظهر اليوم، يؤيد معايير ذلك الاتفاق الخاص بوقف الأعمال العدائية. غير أنه ولئن كان دور مجلس الأمن يتمثل في أن يدعم، دون تردد، أي شيء يمكن أن يؤدي إلى خفض مستدام في وتيرة العنف، فإن ذلك يجب أن يشمل أيضا محاولة ضمان أن تكون لدينا الوسائل الجماعية للتنفيذ الكامل لهذه المبادرة.

ويجب علينا أيضا أن نأخذ في الاعتبار أنه على الرغم من أن وقف الأعمال العدائية خطوة طيبة، فإن ذلك لا يمثل سوى خطوة أولى في اتجاه الحد من أعمال العنف. وسيتمثل الأمر الأساسي في القدرة على التوصل، من خلال المفاوضات بين الأطراف السورية التي ينسقها المبعوث الخاص، إلى تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق) لأنه لن يضع نهاية حقيقية للأزمة في سورية سوى عملية انتقالية حقيقية.

وفيما يتعلق بعملية السلام، فإننا نأمل، من خلال مبادرتنا، تغيير الوضع الراهن الذي يشكل في الواقع عودة إلى الوراء،

تضعف على نحو متزايد الحل القائم على وجود دولتين، مما يهدد بالتسبب في انفجار الوضع. وفرنسا تمضي قدما بشكل منهجي في مبادرتها من خلال الجمع بداية بين أعضاء الفريق الدولي لدعم سورية، وفي الوقت المناسب، من خلال جمع الأطراف في إطار مؤتمر دولي. وفي حين أننا لا نعتقد أن الظروف مواتية لاتخاذ مجلس الأمن إجراءات إيجابية، فإننا لا نزال مصممين على ضمان تمكن المجلس من الاضطلاع بالدور الذي ينبغي أن يضطلع به عندما يحين الوقت.

إننا سنعمل بكل شفافية وبالتشاور الوثيق مع جميع الأطراف المعنية. ونهجنا بناء وجماعي حتى نتمكن من ايجاد وسيلة للخروج من هذا الوضع الضار للغاية. وسنسعى أيضا إلى الاستفادة من الجهود التي يبذلها مختلف الشركاء، وخاصة المجموعة الرباعية، التي يتماشى بيانها الصادر في ١٢ شباط/فبراير مع جهودنا. وسيتيح لنا تعيين مبعوث خاص رفيع المستوى، السيد بيير فيمون، سفيرنا السابق لدى الولايات المتحدة والأمين العام التنفيذي السابق للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، الشروع في إجراء مشاورات واسعة النطاق. وسأبلغ المجلس بانتظام بالتقدم الذي نحرزه على هذا الصعيد.

فيما يتعلق بليبيا، حدث أيضا عدد من التطورات الهامة خلال شهر شباط/فبراير. فقد اتُخذت خطوات باتجاه تشكيل حكومة وحدة وطنية. كما توصل أعضاء المجلس الرئاسي إلى اتفاق في ١٥ شباط/فبراير لاقتراح قائمة ثانية موحدة أقصر بأعضاء الحكومة. ورحبت فرنسا، مع شركاء آخرين، بذلك الإعلان. وفي حين وقع أغلبية الأعضاء في مجلس النواب على بيان مؤيد للحكومة، فإن هذه لحظة حاسمة. ويشكل إقرار تلك القائمة وتشكيل حكومة وحدة وطنية على نحو نهائي أمرا ضروريا لمعالجة الأزمات الإنسانية والاقتصادية المثيرة للقلق التي تعصف بالبلد ولمواجهة تهديد تنظيم داعش.

ولقد دعمنا الممثل الخاص للأمين العام، مارتن كوبلر، دعما تاما في جهوده. وسنواصل تقديم دعمنا الكامل للعملية السياسية حتى يتسنى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في أقرب وقت ممكن. ومن المتوقع أن تعيد مشاورات مجلس الأمن، التي ستجري في ٢ آذار/مارس، تأكيد دعمنا الجماعي لوساطة الأمم المتحدة والعملية الجارية.

وأخيرا، تمثل إحاطة المجلس الإعلامية المقررة يوم الاثنين حول الرئاسة الألمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فرصة للإشارة إلى الدور المركزي الذي تؤديه الأمم المتحدة في حل الأزمة في أوكرانيا، فضلا عن الحاجة إلى التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك. وفي هذا الصدد، ظلت فرنسا تشير بصورة منتظمة إلى أن الاتفاقات هي الإطار الوحيد الممكن للتوصل إلى حل عن طريق التفاوض.

وأختتم كلمتي بتوجيه الشكر مرة أخرى إلى الرئاسة الفنزويلية متمنيا كل التوفيق لأنغولا، التي ستتسلم الرئاسة في غضون أيام.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أتوجه بالشكر والتهنئة لكم،سيدي الرئيس، ولجمهورية فنزويلا البوليفارية على الجهود التي بذلتها في رئاسة المجلس هذا الشهر. كما أشكركم، سيدي الرئيس، على تقريركم الشامل عن أنشطة مجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير.

(تكلم بالإنكليزية)

ومن بين العديد من المسائل الصعبة التي تناولها المجلس في شباط/فبراير، أود أن أركز على ثلاث مسائل. وهي تشمل أزمتين مهمتين سيقرر المجلس بشأنهما اليوم، وآمل أن يفعل ذلك غدا. إحداهما التجارب النووية والقذائف التسيارية التي أطلقتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والأخرى هي

سورية. أما المسألة الثالثة التي أود أن أتطرق إليها فهي أساليب عمل المجلس، التي قدم الرئيس تقريرا مطولا بشأنها.

أولا، في ٦ شباط/فبراير، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيارية. ويمثل هذا الإطلاق، بوضوح، انتهاكا صارخا من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، في أعقاب التجربة النووية في كانون الثاني/يناير. فهذه ليست مجرد انتهاكات لقرارات المجلس، ولكنها أيضا تحديات غير مقبولة تماما لميثاق الأمم المتحدة. ويشكل الجمع بين التطورات في التسلح النووي والقذائف التسيارية التي انتهجتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهديدا حقيقيا لأمن اليابان الوطني. كما إنها تقوض السلام والاستقرار في المنطقة وما بعدها على نحو خطير. لقد قدمت الولايات المتحدة مشروع قرار بالأمس. وهو مشروع قرار شامل وقوي جدا. وأعرب عن خالص تقديرنا للسفيرة باور وفريقها على الاضطلاع بهذا الدور القيادي. كما أعرب عن تقديري للصين على جهودها. ومن الضروري جدا الآن بالنسبة لنا جميعا في المجلس أن نتحد بهدف اعتماد مشروع القرار بأسرع ما يمكن – وبالتحديد غدا – لكي نبعث برسالة قوية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن اعتماد مشروع قرار جديد ليس هو نهاية المطاف، بل هو بداية. فلا فعالية للقرارات إلا إذا نفذت بالكامل. ولذا فلا بد من التنفيذ حتى تتغير السياسة التي تتبعها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق بتطوير الأسلحة النووية والقذائف، وحتى تعود إلى الحوار. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد على أنه من المهم بالنسبة لنا جميعا أن ننفذ بالكامل الالتزامات الواردة في القرارات ذات الصلة، بما في ذلك مشروع القرار الذي سيعتمد في القريب العاجل.

والمسألة الثانية هي سورية. وللأسف الشديد، لا بد لي من أن أشير إلى أن خمس سنوات طويلة مضت منذ اندلاع الأزمة في سورية. ووفقا لما أورد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد قتل أكثر من ربع مليون من السوريين، وفر ٤,٦ ملايين من البلد خلال تلك الفترة. ومن الواضح أنه لا سبيل لإنهاء الحالة العصيبة للسوريين من دون التوصل إلى حل سياسي شامل. وأشدد، مرة أخرى، على أهمية التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي اتخذ بالإجماع في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ويتوقع أن يعتمد المجلس مشروع قرار جديد اليوم تأييدا للبيان المشترك للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن وقف الأعمال العدائية في سورية. وسيكون تنفيذ مشروع القرار الجديد مسؤولية أخرى على عاتقنا جميعا.

ثالثا، دعوني أذكر شيئا بشأن أساليب العمل. فيسرني، بصفتي رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، أن أعلن أن أولى جلساتنا ستعقد في ٧ آذار/مارس. وإنني مسرور بأنني ورثت إنجازات هامة تم تحقيقها بالفعل في هذا المجال، بما في ذلك عمل أنغولا كرئيس سابق للفريق العامل والبيانات الرئاسية التي صدرت تحت الرئاسة الإسبانية في تشرين الأول/أكتوبر الماضي والمذكرة الرئاسية الأخيرة S/2016/170 التي صدرت إبان الرئاسة الفنزويلية هذا الشهر.

وقد اضطلعت اليابان أيضا بدور طليعي في عملية صياغة المذكرة الرئاسية S/2010/507 في آخر مرة عملنا فيها في المجلس. وأود أن أسهم مساهمة ملموسة في هذا المجال خلال فترة رئاستي بالبناء على الإنجازات الهامة التي أشرت إليها للتو. وتحقيقا لهذه الغاية، ألتمس التعاون والدعم القويين من أعضاء مجلس الأمن. وأعتزم أيضا أن أواصل الإصغاء باهتمام إلى أصوات جميع الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي ذلك السياق، شجعتني كثيرا المناقشات التي جرت في الآونة الأخيرة في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

وقد أعربت العديد من الوفود عن آمالها في أن يحرز الفريق العامل غير الرسمي مزيدا من التقدم بشأن الشفافية والتعاون الوثيق مع الجمعية العامة. وقد تشجعت كثيرا بالاستماع إلى السفير ماثيو رايكروفت ممثل المملكة المتحدة – الذي غادرنا – حيث قال إن مجلس الأمن يمكن أن يستفيد كثيرا بالاستماع إلى الأصوات الآتية من الجمعية العامة. وهو لم يقل العبارة المقتبسة في كثير من الأحيان بأن مجلس الأمن هو سيد نظامه الداخلي.

وقبل أن أختتم بياني، أعرب عن امتناني العميق لموفسيس أبليان على إسهامه القيم في إدارة شعبة شؤون مجلس الأمن وأهنئه على ترقيه، على الرغم من أنني لم أره في قاعة المجلس. وآمل أن يصله تقديري. والشيء الوحيد الذي آسف له هو أن موفسيس سيكون قد غادر عندما أتشرف بتولي رئاسة المجلس خلال شهر تموز/يوليه.

وأخيرا، أؤكد مجددا تقديري لكم، السيد الرئيس، ولكامل الفريق الفنزويلي على عملكم الدؤوب. فلم تتبق سوى ثلاثة أيام. وأتمنى للسفير إسماعيل غاسبار مارتنز – الغائب أيضا – وللبعثة الأنغولية كل النجاح في آذار/مارس.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أهنئ بدوري، فنزويلا على الشهر المثمر والنشط للغاية. وسأعود إلى ذلك بعد لحظات.

أود أن أتكلم قليلا عن أساليب العمل، وبعض الشيء عن بعض المسائل الرئيسية التي تناولناها هذا الشهر.

فبخصوص أساليب العمل على وجه التحديد، أشكر فنزويلا على مبادرتها بعقد المناقشة المتعلقة بأساليب عمل الهيئات الفرعية لمجلس الأمن (انظر S/PV.7620) فقد كانت من أكثر المناقشات التي أجريناها في هذه القاعة إثارة للاهتمام. وأنا متأكد – بل في الواقع، أعلم من التعليقات التي تلقيتها من الأعضاء الآخرين في الجمعية العامة – بأنهم كذلك يرون أنها كانت ممارسة مفيدة جدا. وما يتضح من المناقشة والمذكرة التي اتفقنا عليها الآن (S/2016/170) هو أن التحسين ممكن. ونحن بحاجة إلى العمل بذكاء أكثر وتركيز جهودنا على أداء المسؤوليات الأساسية. ومن جانبنا، ستواصل نيوزيلندا السعي إلى تغيير سلوكي في الطريقة التي تعمل بها الهيئات الفرعية. ومن شأن التركيز على النتائج بدلا من التقيد بالإجراءات الشكلية أن يعطي عملنا مغزى أكبر.

ونتطلع إلى المضي قدما بمبادرتين بعينهما.

إنها أول مبادرة لإنشاء عملية شفافة وشاملة لتعيين رؤساء الهيئات الفرعية. أما المبادرة الثانية التي أرى أنها تكتسي أهمية خاصة لعمل اللجنتين اللتين أتولى رئاستهما، فتتمثل في تحقيق قدر أكبر من التنسيق بين الهيئات الفرعية وجدول أعمال المجلس الأوسع نطاقا. فيما يتعلق بهذه النقطة، أود أن أذكر بأن الخطر الذي يمثله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من بين أخطر الحالات التي يتناولها هذا الجهاز. ومن المهم جدا أن يكون نظر المجلس في تلك المنظمة الإرهابية مبنيا على عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) المتعلقة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

لذلك أود أن أشجع كل الذين يشاركون في هيئاتنا الفرعية سواء أكانوا خبراء أم سفراء يترأسونها، فضلا عن السفراء الآخرين، على المشاركة في أعمالها بين الحين والآخر، لا سيما الأعضاء الدائمون الذين ليس لديهم امتياز ترؤس تلك الهيئات، للاستمرار في العمل انطلاقا من روح المذكرة التي اتفقنا عليها في تصريف عملنا اليومي. ولسنا بحاجة إلى إصلاح كبير للنظام لنضمن بأن يكون عملنا فعالا، غير أن علينا أن نتحلى بالحس السليم.

أنتقل الآن إلى عمل شهر شباط/فبراير الذي كما لاحظ آخرون، كان شهرا حافلا بالعمل، وأفضل مثال على ذلك الجهود المحمومة التي بُذلت بالأمس بشأن الموضوع المعنون ”أية مسائل أخرى“، إننا نؤيد بقوة استخدام عبارة ”أية مسائل أخرى“ كوسيلة لمعالجة المسائل الهامة. ومع ذلك، أعتقد أن ثمة نقطة نحتاج عندها إلى التوقف والتأمل في الكيفية التي نعالج بها العديد من المسائل في إطار هذه القاعدة في جلسة واحدة. فيما يتعلق بأساليب العمل، وبشكل أعم، أردت أن أشيد بما قاله ماثيو رايكروفت في بيانه. وأتفق مع تعليقاته على أساليب عملنا والكيفية التي يمكننا بها تحسين طرقنا في العمل معا.

كما قال آخرون، إن أهم المسائل التي تطرقنا إليها هذا الشهر كانت مناقشة الأمس بشأن الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ما برحنا ننتظر لمدة شهرين النتيجة بشأن هذا الملف. ولا بد للمرء من أن يعترف بأن أساليب العمل التي تنشأ منها هذه النتيجة لا تتوافق مع أفضليتنا المعتادة، غير أننا نقر بأن هذه حالة غير عادية. في ذلك الصدد، نود أن نشيد بالولايات المتحدة الأمريكية والصين على العمل الهام جدا الذي قاما بها. إنه قرار هام جدا. وقرار مختلف. فهو يبعث بإشارة هامة نريد أن نرسلها لأننا أيضا من بين الذين يريدون اعتماده في أقرب وقت ممكن.

أما فيما يتعلق بسوريا، فيمكن أن يهدأ بالنا الآن بعد إحراز بعض التقدم الإيجابي أخيرا. إن اعتماد وقف الأعمال القتالية الآن يوفر بعض الأمل بأنه يمكن إرساء الأسس لعملية سلام مناسبة تؤدي في النهاية إلى إحلال السلام في ذلك البلد. وفي نفس الوقت، بدأنا نسترد الأنفاس بعد أن علمنا بأن وصول المساعدة الإنسانية أصبح يسير الآن على أساس أسلم، ونأمل ألا يشعر بعد الآن السكان في البلدات المحاصرة بأنهم يُحْتجزون مقابل فدية في أعقاب النضالات السياسية الدائرة في ذلك البلد.

نريد أيضا أن نشكر أعضاء المجلس على تأييدهم القوي لاقتراحنا بأن ينظر المجلس أيضا في الحالة الإنسانية في اليمن لأن سيجري النظر في المسألة في الشهر المقبل، ونتوق إلى العمل مع أعضاء المجلس الأخرين بشأن ذلك الموضوع.

أخيرا، أرحب بتوصلنا إلى اتفاق بشأن القيام بزيارة إلى غرب أفريقيا، وخاصة زيارة غينيا – بيساو. طيلة عدة شهور شدد عدد من البلدان، بمن فيها بلدي، نيوزيلندا، على أنه ينبغي للمجلس أن يُظهر بأنه يعمل عن قرب مع ذلك البلد.

أود أيضا أن أختتم كلمتي بالإشادة بالسفير راميريز كارينيو وفريقه، فهم ليسوا منهمكين بشدة في العمل فحسب، ولكنهم كانوا في منتهى الطيبة في توجهينا طيلة هذا العمل الشاق الذي اشتركنا فيه. أعتقد يا سيادة الرئيس بأنكم تحليتم بقدر كبير من الوقار والاحترافية، وأتمنى لأنغولا كل التوفيق في الشهر المقبل.

السيد ابراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشيد بفنزويلا على تنظيم هذه الجلسة الختامية. ما فتئت ماليزيا تعتقد بأنها توفر منبرا هاما للوفود لتسجيل انطباعاتهم وتأملاتهم في عمل المجلس.

أنضم إلى المتكلمين السابقين، يا سيادة الرئيس، في تهنئتكم وتهنئة جميع أعضاء وفد فنزويلا على إدارة دفة عمل المجلس خلال فترة ثبت بأنها كانت مكثفة للغاية وشهر منتج في شباط/فبراير. فقد تمكن المجلس تحت رئاستكم من تغطية طائفة واسعة من القضايا والمسائل المتعلقة بحالات معينة في بلدان ومناطق وبالمسائل المواضيعية. إن فنزويلا إذ تنهي رئاستها تبين بجلاء مدى حرصكم، سيدي، على إدارة دفة عمل المجلس نحو معالجة تلك القضايا.

فيما يتعلق بتلك الملاحظة، نقدر مبادرة فنزويلا بشأن تغطية المناقشة المتعلقة بأمور العمل التي تركز على عمل

الأجهزة الفرعية (S/2016/170). نعتقد أن نتيجة المناقشة تضع خطوطا توجيهية هامة سوف تحسن من كفاءة وفعالية الأجهزة الفرعية التابعة للمجلس. بالإضافة إلى ذلك، فإن المناقشة المفتوحة بشأن احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة (S/PV.7621) كانت فرصة هامة للمجلس ولعموم الأعضاء لتقييم أدائنا الجماعي، ولا سيما في صون السلم والأمن الدوليين.

يسرنا أيضا أننا شاركنا في المناقشة المفتوحة بشأن ”بناء السلام بعد انتهاء النزاع: استعراض هيكل بناء السلام“ (S/PV.7629) التي جرت يوم الثلاثاء الماضي. وما زلنا نؤمن بأن قوة الهيكل مترسخة في لجنة بناء السلام بفضل ما تقوم به على صعيد الدعوة وتنظيم الاجتماعات وكذلك قدرتها المثبتة بالبراهين على العمل بسرعة ومرونة. تلك خصائص هامة لا بد من الحفاظ عليها وتعزيزها في الوثيقة الختامية لاستعراض السنوات العشر لبناء السلام في الأمم المتحدة (A/69/968 - S/2015/490).

أقدر أيضا جهودكم في تنظيم مناقشات غير رسمية بشأن مسألة اختيار الأمين العام. وفي ذلك الصدد، ألاحظ وأرحب بالمبادرة الاستباقية لرئيس الجمعية العامة في تنظيم جلسات استماع للمرشحين الذين يتطلعون إلى شغل ذلك المنصب وذلك في بداية منتصف شهر نيسان/إبريل. نعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يؤيد هذه المبادرات وأن يساهم أيضا في جعل العملية أكثر شفافية وشمولا.

إن المجلس والعضوية الأوسع ما زالا منهمكين في التصدي للعديد من التحديات والمخاطر التي تتهدد السلم والأمن الدوليين. وطيلة هذا الشهر، ناقشنا عمل عدد من الهيئات الفرعية، وبالتحديد لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) المتعلقين بالصومال وإريتريا، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) المتعلق بالسودان، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) المتعلق بجنوب السودان، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤).

يرحب وفدي باتخاذ القرار ٢٢٦٦ (٢٠١٦) بشأن فرض جزاءات على اليمن. ونؤكد من جديد تأييدنا الكامل للممثل الخاص للأمين العام في اليمن، السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، ونقدر جهوده. ونحث أيضا أطراف النزاع على التخلي عن خلافاتها لتحقيق وقف جديد لإطلاق النار. إن إطالة أمد النزاع ما من شأنها إلا أن تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا. وفي الحقيقة، فإن المجموعات الإرهابية تستغل نتائج الفراغ الأمني والسياسي.

بالإضافة إلى المناقشات الشهرية بشأن الحالة في فلسطين، استفاد المجلس من المناقشات الإضافية، وبالتحديد بشأن توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وبشأن حالة الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة. في ذلك الصدد، يرحب وفدي بالمبادرة التي أخذت زمامها فرنسا لإنعاش عملية السلام في الشرق الأوسط. ونعتقد أن هذه المبادرة التي تهدف إلى المساهمة في التسوية السلمية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي قد تأخرت كثيرا.

وفي وقت لاحق من عصر اليوم، سوف نواصل الاستجابة للحالة في سوريا. ويأمل وفدي أملا وطيدا بأن تتمسك جميع أطراف النزاع بوقف الأعمال القتالية هذه المرة، وأن تتمكن من توفير فترة هدوء من القتال. ونكرر دعوة جميع الأطراف إلى الانخراط بصورة بناءة في الحوار والمشاورات التي تقودها الأمم المتحدة بغية تحقيق نتيجة إيجابية، خاصة بالنسبة للمدنيين السوريين، والنساء والأطفال الذين يتحملون الوطأة الكبرى للأعمال القتالية.

في الشهر الماضي قام المجلس بزيارة إلى بوروندي. وقبل بضعة أيام كان الأمين العام في ذلك البلد. ومنذ الأمس يعمل وفد مؤلف من خمسة أعضاء رفيعي المستوى من الاتحاد الأفريقي في مشاورات مع الحكومة والشركاء الآخرين وأصحاب المصالح في البلد. في ضوء هذا التوتر المستمر والعروض بالمشاركة والدعم من طائفة واسعة من الجهات الفاعلة الدولية، نحث جميع أصحاب المصالح البوروندیين على اغتنام الفرصة والاشتراك بصورة بناءة مع جميع الشركاء بغية تهيئة الظروف اللازمة من أجل الحوار وعودة السلم والأمن والاستقرار.

أود أن أكون موجزا جدا فيما يتعلق بغينيا – بيساو. يسر ماليزيا تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. ونؤيد تأييدا كاملا دور وعمل البعثة في ضمان إبقاء البلد سائرا على الدرب المفضي إلى المصالحة الوطنية، وتعزيز الحكم، وتحقيق الأمن والاستقرار.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشير إلى أنه معروض على المجلس عدد من المسائل الهامة التي ما زال يتعيّن مناقشتها، وقرارات يتعين اتخاذها، قبل طي صفحة هذا الشهر. وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة للتشديد على مدى أهمية أن يتّحد المجلس في معالجة محنة ضحايا النزاع والإرهاب وغيرها من التحديات التي تواجه السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. ولذلك، يجب علينا الاعتماد بشدة على احتياطياتنا من حسن النية والمرونة والروح البناءة بحيث يتمكن المجلس ككل من مواصلة الاضطلاع بفعالية بمسؤوليته في صون السلم والأمن الدوليين. ونظلّ ملتزمين بالقيام بدورنا.

وأخيراً، أتمنى للسفير غسبار مارتنز ممثل أنغولا وفريقه كل الخير في رئاستهم لشهر آذار/مارس. ونحن نتطلع إليها.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، والفريق الفنزويلي بأسره، على عملكم الدؤوب والذي هو على درجة عالية من الاحتراف والفعالية في شباط/فبراير. وعلى الرغم من أننا نوجز اليوم رسمياً أعمالنا لهذا الشهر، ما زالت بعض المسائل الهامة والحساسة تحتاج إلى اهتمامنا في الساعات والأيام المتبقية، بما في ذلك مسألة ذات أهمية خاصة بالنسبة لبلدي، ألا وهي الإحاطة يوم الاثنين التي يقدمها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونثني على قيادتكم، سيدي، في نهج مراعاة الطلبات من جميع الوفود وبذل أفضل ما في وسعكم في محاولة لتلبيتها دون تحيز أو تمييز.

وخلال الأسابيع القليلة الماضية، تعين على المجلس أن يتناول مجموعة من المسائل، ولكنّ أداءنا أسفر عن مشاعر مختلطة. وأود أن أشير من بين النقاط الرئيسية إلى المناقشة (انظر S/PV.7620) بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. ومن المشجع أن نرى مستوى عالياً من التوافق في الآراء وتفاهماً عاماً بشأن المجالات التي يمكن فيها للمجلس عمل تحسينات ملموسة في عمل هيئاته الفرعية. وفي هذا الصدد، إن إصدار المذكرة الرئاسية عن أعمال هيئات المجلس الفرعية (S/2016/170) هو تطور جدير بالترحيب وبالتأكيد خطوة في الاتجاه الصحيح، وإن كانت صغيرة. ولذلك، فإننا نتطلع إلى الاجتماع الأول في الشهر المقبل للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، وإننا مستعدون للعمل بشكل وثيق مع جميع أعضاء المجلس من أجل الاستمرار في تحسين أساليب عملنا.

إن المناقشة المفتوحة (انظر S/PV.7621) بشأن احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في سياق صون السلام والأمن الدوليين كانت مفيدة جداً. وبرهن تنوع الآراء والنهج في تناول الموضوع على استمرار صحة أحكام الميثاق. إلا أن المناقشة أوضحت أمراً، وهو أن أي انتهاك لأي من مبادئ الميثاق يقوض الأساس الذي تقوم عليه المنظمة ويقلل

من شرعيتها في أعين العالم. إن السوابق الخطيرة التي ابتدعها زعماء لا ضمير لهم أضاعوا البوصلة الأخلاقية، والذين ألهتهم رؤى العظمة الشخصية وأعمتهم التطلعات الإمبريالية، ربما تُغري بعضاً آخرين بالاعتقاد بأن الالتفاف على القواعد هنا وهناك، وبأن تفسير الميثاق حسبما يناسب المرء والكذب باستمرار وبوقاحة ودون أن يرفّ له جفن أمر يعود عليهم بالفوائد بالفعل. إن الافتقار إلى إجراءات ملموسة من جانب الأمم المتحدة الرامية إلى معاقبة الجناة وتصحيح الخطأ واستعادة الاحترام إلى مقاصد ومبادئ الميثاق يجعل من الواضح جداً أمام الدول الأعضاء أن القوة هي الحق.

هل هذا هو العالم الذي أراد قادتنا أن يبنوه قبل ٧٠ سنة خلت؟ هل هذا هو العالم الذي نود أن ننشئه الآن؟ إن إجابتنا هي بالنفي القاطع. فما نحتاج إليه هو الأمم المتحدة القادرة على الاستجابة بكفاءة وسرعة للانتهاكات والتحديات الأخرى في الوقت الحاضر للميثاق.

وهذا يقودني إلى الجزء الثاني من بياني. تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية خاصة تتمثل في كفالة التمسك بمقاصد ومبادئ الميثاق واحترامها. وغالباً ما تؤدي انتهاكات الميثاق إلى نزاعات مسلحة تقتل أعداداً كبيرة من الناس وتشوههم وتشردهم. وعندما يحدث ذلك، فهذا يعني أن المجلس قد فشل في مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وليكون المجلس فعالاً يجب أن يكون متحداً – وهذا شيء غير متوفر. ولم يكن هذا أكثر بروزاً وظهوراً للعيان مما كان عليه في سياق النزاع السوري. وعلى الرغم من المناقشات العديدة للمسألة السورية في المجلس، لم يُبذل سوى أقل القليل في الممارسة العملية من أجل تخفيف معاناة الشعب السوري، ووضع حد للنزاع الدموي وتركيز الطاقات والموارد على مكافحة التهديد الذي يمثله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وهو يتغلغل في بلدان أخرى في المنطقة. وقد ظهر بصيص من الأمل للشعب السوري في الآونة الأخيرة. ونأمل مخلصين في أن لا يضيّع المجلس تلك الفرصة الثمينة.

ولا يفوتني أن أشير إلى مسألة الجزاءات ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فبعد التجارب النووية التي أجريت في كانون الثاني/يناير، أعربنا عن إدانتنا القوية لأعمال بيونغ يانغ التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وبعد إطلاق القذائف في شباط/فبراير، أكدنا مجدداً على موقفنا المتمثل بأن على المجلس أن يرد بحزم على الانتهاكات الصارخة للعديد من قرارات مجلس الأمن. وفي حين أن من المؤسف إلى حد ما أن وصول مشروع قرار إلى طاولة المجلس قد استغرق وقتاً طويلاً جداً، فإننا نشعر بالارتياح لطابعه الشامل، ونود أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها الولايات المتحدة والصين، اللتين صاغتا نص المشروع. وإننا نعتبر أن الاعتماد الوشيك لمشروع القرار يشكل خطوة هامة من جانب المجتمع الدولي في المساعدة على تعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار. نحن واقعيون، ولا نتوقع أن يتغير سلوك بيونغ يانغ بين عشية وضحاها. ولكنّ أملنا في الأجل الطويل هو أن تتحوّل شبه الجزيرة الكورية في نهاية المطاف من إحدى المناطق الساخنة في العالم إلى منطقة سلام واستقرار.

وعلى الرغم من أننا نناقش اليوم إنجازات الشهر الماضي، أقترح أن ننظر إلى ما هو أبعد من ذلك وهو موضوع ذو أهمية وفائدة كبيرتين للعضوية العامة للأمم المتحدة – وهو تعيين الأمين العام المقبل. كان هناك في شباط/فبراير بعض من تبادل الآراء المفيد فيما بين أعضاء المجلس بشأن عملية الاختيار. وبوجود سبعة مرشحين معينين رسمياً حتى الآن واحتمال بروز مرشحين جدد، أعتقد أن من المهم التأكد من أن يبدأ المجلس في إجراء بعض المناقشات الأولية بشأن هذه المسألة فوراً، دون تأجيل ذلك حتى تموز/يوليه. وفي رأينا، سيكون من المفيد أن ينعقد المجلس على الأقل مرة في الشهر بشأن هذا الموضوع

في شكل مشاورات، في إطار البند ”أي مسائل أخرى“، ربما في نهاية كل شهر.

وفي الختام، سيدي الرئيس، أود أن أتمنى لكم النجاح في إنجاز مهامكم في الأيام القليلة القادمة وأؤكد للرئاسة الأنغولية المقبلة دعمنا الكامل.

السيد جاو يونغ (الصين) (تكلم بالصينية): تتقدم الصين إليكم بالشكر، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. ما برح المجلس شديد الانشغال هذا الشهر، وتقدّر الصين تقديراً كبيراً رئاسة فنزويلا بفعالية لأعمالنا وعلى نحو سلس. وأود أن أركز على ثلاث مسائل متعلقة بعمل المجلس لهذا الشهر.

أولاً، فيما يخصّ الشرق الأوسط، تمر محادثات السلام الإسرائيلية – الفلسطينية الآن فيمأزق، والحالة الأمنية هناك تزداد سوءاً والحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة خطيرة. تشعر الصين بقلق عميق إزاء هذا. إن الحفاظ على الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني هو مسؤولية جماعية تقع على عاتق المجتمع الدولي، الذي ينبغي أن يتخذ تدابير أقوى لإعادة تنشيط محادثات السلام الإسرائيلية – الفلسطينية، ودفع فلسطين وإسرائيل إلى استئنافها في أقرب وقت ممكن، وفي الوقت نفسه تعزيز التعاون مع فلسطين وتقديم المساعدة إليها بهدف تخفيف حدة الحالة الإنسانية. وينبغي للمجلس أن يستجيب إيجابيا لتطلعات فلسطين والدول العربية المشروعة ويدرس بعناية مسألة توفير الحماية الدولية للفلسطينيين، بهدف القيام بدور أكبر في تشجيع محادثات السلام. وترحب الصين بجميع المبادرات المؤدية إلى تحسين الحالة واستئناف مفاوضات السلام.

ثانياً، فيما يتعلق بسورية، أحرز تقدم جيد في الآونة الأخيرة في تقديم المساعدة الإنسانية وتعزيز وقف الأعمال العدائية. وقد اتخذت قرارات هامة في الاجتماع الوزاري في ميونيخ للفريق الدولي لدعم سورية بشأن توسيع نطاق المعونة الإنسانية ووقف الأعمال العدائية. وتوصل الاتحاد الروسي والولايات المتحدة إلى اتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية، والذي ترحب به الصين. وندعو المجتمع الدولي وبلدان المنطقة إلى أن تواصل دعم جهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الخاص دي ميستورا والعمل معاً من أجل دفع جميع الأطراف في سورية إلى قبول الاتفاق وتنفيذه في أقرب وقت ممكن، بهدف وقف الأعمال العدائية واستئناف محادثات السلام في جنيف من أجل تهيئة الظروف الملائمة للتوصل إلى تسوية عاجلة وملائمة للمسألة السورية.

ثالثاً، بشأن جنوب السودان، تم إحراز تقدم جيد في الآونة الأخيرة في تنفيذ الاتفاق بشأن حل النزاع في جنوب السودان.

وقد أعلنت حكومة جنوب السودان أنها ستنشئ حكومة وحدة وطنية في الأسبوع الأول من آذار/مارس. وتقدر الصين أيما تقدير جهود الوساطة التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

لقد بدأ جنوب السودان لتوه الإعمار السلمي للبلد، وأمامه رحلة طويلة وشاقة في هذا الصدد. ومن ثم، فإنه بحاجة إلى الدعم القوي من جانب المجتمع الدولي. وتأمل الصين أن يواصل المجلس والمجتمع الدولي بوجه عام تقديم الدعم للهيئة الحكومية الدولية. وفي غضون ذلك، نشجع بقوة جميع الأطراف في جنوب السودان على أن تقبل بحلول وسط وأن تسعى جاهدة من أجل التعجيل بتشكيل حكومة انتقالية بغية إحلال السلام وتحقيق الاستقرار والتنمية في البلد في القريب العاجل. والصين على استعداد لمواصلة الاضطلاع بدور بنّاء من أجل التوصل إلى تسوية سياسية لمسألة جنوب السودان.

أخيرا وليس آخرا، أتمنى لوفد أنغولا، الرئيس الجديد لمجلس الأمن، كل التوفيق في شهر آذار/مارس.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): إن مجلس الأمن يتناول تحديات شتى، نسعى جاهدين إلى التوصل إلى اتفاق وتوافق في الآراء بشأن العديد منها. غير أن إرادة المجلس، بل وإرادة الدول الأعضاء في المنظمة، كانت أوضح ما تكون بخصوص واحد من هذه التحديات، ألا وهو: كوريا الشمالية. فما أقدمت عليه كوريا الشمالية خلال الأسابيع الماضية من أعمال خطيرة وتحد لقرارات المجلس السابقة يستوجب استجابة ثابتة من جانب الهيئة المكلفة بموجب ميثاق الأمم المتحدة بصون السلام والأمن الدوليين.

ولنكن واضحين. إن التجارب النووية وعمليات إطلاق الصواريخ التي تقوم بها كوريا الشمالية كثيرا ما توصف بأنها ''استفزازات''. ومع ذلك، فإن هذا التعبير المُخفف لا يفي بالغرض في وصف ما يقوم به نظام كوريا الشمالية. إنه ليس مجرد ''استفزاز'' وليس مجرد التصرف بطريقة تتحدى مطالب مجلس الأمن، بل والعالم. لا، إن كوريا الشمالية تنهض على نحو مطرد وعملي، مع كل تجربة وكل عملية إطلاق، بقدراتها التشغيلية على تطوير ونشر أسلحة نووية. ومع كل تجربة ومع كل ما يسمى باستفزاز، تبني كوريا الشمالية قدرتها على تعريض كل دولة في العالم للخطر. ومع كل عمل ينطوي على تحد، يجب أن يصبح عزمنا الجماعي على منعها أقوى.

فليس بوسعنا أن نتغاضى عن إجراءات نظام ينتهك القانون الدولي بصورة بشعة وعلى نطاق واسع وأساس منهجي من خلال إيذاء أبناء شعبه ويتحدى، بنفس الإحكام وعدم الاكتراث، إرادة المجلس من خلال استحداث أخطر الأسلحة التي عرفتها البشرية. ولهذا السبب، قدمت الولايات المتحدة بالأمس، وبعد تعاون وتشاور مستفيضين ومثمرين مع الشركاء، مشروع قرار لمجلس الأمن للرد على ما فعلته كوريا الشمالية مؤخرا من إجراء تجربة نووية وإطلاق قذائف تسيارية. وإذا اعتُمد مشروع القرار، فإنه سيمثل أقوى مجموعة جزاءات يفرضها مجلس الأمن على مدار جيل كامل. وهذه الجزاءات من شأنها أن تبعث برسالة واضحة إلى النظام في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مفادها أن ''العالم لن يقبل بنشركم للأسلحة النووية، وأنه ستكون هناك عواقب لأعمالكم، وأننا سنعمل بلا كلل من أجل وقف برنامجكم النووي''.

والجزاءات ليس إجراءات عقابية؛ إنها تدابير عملية، ستساعدنا في جهودنا الجماعية الرامية إلى عرقلة برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن طريق زيادة صعوبة جمع ذلك البلد للأموال واستيراده للتكنولوجيا وحصوله على الدراية الفنية اللازمة لتعزيز برامجه غير المشروعة في مجال الأسلحة النووية والقذائف التسيارية. وما دامت كوريا الشمالية تقوض الأمن الدولي عن طريق سعيها الخطير إلى حيازة أسلحة نووية، يجب أن نعمل معا لإعاقة قدرتها على تعريض أمننا المشترك للخطر وإخضاعها للمساءلة.

وفي سورية، جرى تكثيف الجهود الرامية إلى ضمان حرية وصول المساعدات الإنسانية مع التوصل في الوقت نفسه إلى اتفاق لوقف الأعمال العدائية، يفضي إلى استئناف المحادثات السياسية. ويعمل الفريق الدولي لدعم سورية والأطراف في سورية معا من أجل تطبيق اتفاق وقف الأعمال العدائية، الذي من المقرر أن يدخل حيز النفاذ عند منتصف الليل بتوقيت دمشق، مما يتيح إمكانية لوقف أعمال العنف المروعة وتخفيف معاناة الشعب السوري. ونتوقع أن يسفر تنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية عن وقف أعمال القصف الجوي والهجمات البرية للنظام، والتي أزهقت الكثير جدا من الأرواح وشردت ما يزيد على ٠٠٠ ٧٠ شخص في محيط حلب في الأيام الأخيرة.

وفي غضون ذلك، نرحب بالتقدم المحرز مؤخرا في إيصال المساعدات الإنسانية إلى عدد قليل من المناطق المحاصرة، ولكن ذلك مجرد بداية. وبينما نشيد بالعمل الذي تقوم به فرقة العمل الإنسانية التابعة للفريق الدولي لدعم سورية، فإن هذه ليست سوى الخطوة الأولى نحو الوصول الكامل والمستمر دونما عائق إلى السكان في جميع أنحاء البلد. ونحن لن نرضى بعمليات إيصال غير متكررة إلى عدد قليل من المناطق التي ينبغي أن تحصل على المساعدة دون عوائق بشكل دائم، والتي كانت قد حُرمت بالكامل منها، وفي بعض الحالات، لسنوات.

وخلال فترة الأسبوع والنصف الماضية، نقلت القوافل معونات إلى أقل من ١٠٠ ٠٠٠ شخص، وهو ما يقل عن ربع عدد الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المحاصرة الخطرة. ولا يزال الملايين بحاجة عاجلة إلى المساعدة. ويتعين على النظام السوري وجميع الأطراف رفع كل العقبات التي تحول دون الحصول على المساعدة دونما استثناء. وفي نهاية المطاف، يتمثل السبيل الوحيد لإنهاء النزاع السوري في بدء عملية سياسية تؤدي إلى الانتقال السياسي، وفقا لبيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

إن الأزمة في جنوب السودان مستمرة. وثمة حاجة ملحة إلى أن تمارس الأطراف المتناحرة القيادة. وقد استمعنا إلى مجموعة شاملة من الإحاطات الإعلامية بشأن جنوب السودان يوم الجمعة الماضي، وكانت الإحاطة الإعلامية التي قدمها أمس رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، فيستوس موغاي، هامة بوجه خاص. إن اللجنة ضرورية لإحراز تقدم في جنوب السودان، ونأمل أن نواصل الاستماع إلى معلومات مستكملة بانتظام من رئيس اللجنة لكي ندعم عمله على النحو المناسب في الإشراف على تنفيذ اتفاق السلام.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في جنوب السودان، حيث تضمنت الإحاطة الإعلامية التي قدمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إشارة إلى اتباع استراتيجية الأرض المحروقة، وهي استراتيجية تتجلى في حرق المدنيين أحياء عن عمد في ديارهم. وكما ورد بالتفصيل في تقرير للأمم المتحدة عن ولاية الوحدة مؤخرا، نرى الآن استراتيجيات للتكيف تتبعها أكثر الأسر المعيشية تضررا من انعدام الأمن الغذائي والتي تشمل، حسبما لاحظ خبراء الأمن الغذائي، تناول أشياء في جنوب السودان لم يروا لها مثيلا أبدا من قبل، مثل أكل جلود الماعز المُجففة والمُعالجة، أي بمعنى اقتطاع جلود الماعز من قطع الأثاث وتناولها، أو أكل الأجزاء الداخلية من جذوع أشجار النخيل، أي بمعنى أكل الخشب.

ونظرا للطابع المروع الذي يبدو أنه لا نهاية له للانتهاكات التي تتكشف في جنوب السودان، يجب أن نظل جميعا ملتزمين بدعم مساءلة الجناة، بما في ذلك من خلال الآليات المبينة في اتفاق السلام، ألا وهي، إنشاء محكمة مختلطة ذات مصداقية. إن أبناء شعب جنوب السودان يستحقون الأمن والسلام، كما أنهم يستحقون العدالة.

وفي بوروندي، بينما نرحب بالإعلانات الصادرة مؤخرا وأنباء الإفراج عن سجناء، فإن الإعلانات يجب أن يتبعها عمل. ويجب استئناف إجراء حوار ذي مصداقية مع المعارضة خارج بوروندي. وللأسف، فإن الحكومة تواصل قمع المجتمع المدني والمعارضة السياسية. وللأسف، أيضا، تحدث انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان على أساس يومي. وبالضرورة، يجب على المجلس أن يواصل دراسة جميع الخيارات لكفالة استمرار عملية سياسية ذات مصداقية وسلامة المدنيين.

في الأسبوع الماضي، ألقي القبض على ستة ناشطين في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد أن دعوا الرئيس كابيلا إلى التنحي. وفي يوم الأربعاء، حكم عليهم بالسجن لمدة سنتين بتهم التحريض. إن التخويف يجب أن يتوقف ويجب على

مجلس الأمن أن يواصل في الأشهر القادمة التركيز على كفالة إجراء انتخابات ذات مصداقية وحسنة التوقيت.

وأخيرا، يسرنا أن المجلس ناقش الحالة السياسية وحالة حقوق الإنسان في بورما في مشاورات أجريت بعد ظهر أمس. وقد رحبنا على وجه خاص بوجهة نظر المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وسنواصل تشجيع المزيد من التفاعل الرفيع المستوى للمجلس مع المفوضية في الجلسات المقبلة.

إن سيادة الهدوء خلال فترة ما بعد الانتخابات أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار والمحافظة على ثقة شعب بورما في هذه العملية الانتقالية. ومع ذلك، لا تزال هناك عقبات واضحة وهامة تحول دون تشكيل حكومة ديمقراطية ومدنية بالكامل. ومع أننا شهدنا عددا من الخطوات الرئيسية الهامة في الاتجاه الصحيح، ما زال القلق يساورنا إزاء مشاكل كبيرة في مجال حقوق الإنسان على العديد من الجبهات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، طريقة معاملة أبناء الروهنجيا. فالحالة في ولاية راخين تبقى قاتمة، وينبغي للحكومة أن تتخذ خطوات استراتيجية كبيرة ومتواصلة للتصدي للكراهية والتعصب الأعمى وحل الأزمة.

وفي الختام، أود أن أشكركم، السيد الرئيس، ووفد بلدكم على قيادتكم خلال الشهر المنقضي. إن عملنا لهذا الشهر لم ينته بعد.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن امتنان وفد بلدي لكم ولوفد بلدكم بأكمله، سيدي الرئيس، على العمل الممتاز الذي قمتم به. وأود أن أقول إن رئاستكم للمجلس اتسمت بالفعالية والنشاط. وقد تجلت فعاليتها في عملنا بوتيرة جديرة بالثناء، ونشاطها في أنها وجهت اهتمام مجلس الأمن والأعضاء إلى مسائل، وإن كانت مهمة بالنسبة لنا جميعا، فإنه كان من المهم بصفة خاصة أن تسلط فترويلا الضوء عليها.

وقد قامت فترويلا بصفتها رئيسة مجلس الأمن بحثنا بصورة مستصوبة على العمل بشأن هذه المسائل بنفس الطريقة التي حثت بها الأعضاء الآخرين فيه الذين يتمتعون بنفس الحقوق، مستخدمةً آلية ''مسائل أخرى'' للجمع بين جميع النقاط التي تشكل مصدر قلق لنا لأنها تعتبر هامة وتستحق النظر فيها في هذه المرحلة.

ولن أتطرق إلى المسائل المختلفة التي تناولناها، بما أنكم، سيدي الرئيس، قمتم بتناولها كافة تقريبا في موجزكم الشامل،كما أشار زملائي إلى قائمة المواضيع برمتها. وما أود أن أفعله هو التفكير في الأمور بالنظر إلى ال ٥٧ يوما التي قضاها وفد بلدي هنا في مجلس الأمن، وتسليط الضوء على بعض المواضيع فقط لأنني عضو جديد في مجلس الأمن، وهي تثير اهتمامي. لكني أود أن أشدد على أنه كان لدينا جدول أعمال حافل، ومثقل بالفظائع: أي الحالتين الإنسانيتين في الشرق الأوسط ومنطقة القرن الأفريقي، المفجعتين حقا. ولكن من المهم هنا أن ننوه ونشيد بالدور الذي يؤديه أفراد الهيئات الإنسانية في كل من منظومة الأمم المتحدة وفي العديد من المنظمات غير الحكومية العاملين في الميدان مُخاطرين بحياتهم. وللأسف شهدنا تقارير عن عشرات من العاملين في المجال الإنساني الذين فقدوا أرواحهم خلال هذه النزاعات كافة.

وفي الوقت ذاته، أود أن أسلط الضوء على التضحيات التي يبذلها الجنود والقوات المنتشرين في العديد من عمليات حفظ السلام، الذين فقدوا أيضا الكثير من الأرواح أثناء تنفيذ المهام التي أسندها إليهم مجلس الأمن. وهذا يفضي بي إلى القول بأن لدينا في الميدان عددا كبيرا من الأشخاص الذين لا يحملون العلم فحسب، بل يُضحون بحياتهم أيضا من أجله.

كما أود أن أسلط الضوء على الدور الذي يؤديه في العديد من المحافل الممثلون الخاصون للأمين العام. ففي العديد من الحالات التي يضطلعون فيها بدور – ولا أريد أن

أسرد قائمة بأي أسماء لكي لا أنسى أحدا، إذ سيكون ذلك غير عادل – نرى مثابرتهم وتصميمهم وجهودهم وتفانيهم ونزاهتهم وموضوعيتهم. ونرى أن هناك رصيدا إيجابيا في ذلك شهدناه خلال الأيام ال ٥٧ التي قضيناها المجلس.

ولعلي أود أيضا أن أقوم بتحليل الكيفية التي عملنا بها خلال هذه الأيام ال ٥٧. ويساورني القلق من أننا عقدنا أكثر من ٧٥ جلسة في ٥٧ يوما؛ أي أكثر من جلسة في اليوم، وبالتالي فإننا عقدنا الكثير من الجلسات. ولكن عندما انظر إلى النتائج، فإننا لن نحقق سوى نتائج قليلة للغاية في الواقع. فحتى الآن، اعتمدنا ستة قرارات، بما فيها خمسة قرارات الأساسية، بما في القرارات الإجرائية لتمديد الولايات، ''rollovers'' كما يقال باللغة الإنكليزية. ومن بينها قرار بشأن كولومبيا؛ وهذا أمر يقع خارج نطاق مجلس الأمن حقيقةً. صحيح أن الكولومبيين أنفسهم قاموا بعمل ممتاز؛ وتلقوا دعم جيدا من كوبا والنرويج وشيلي وفنزويلا، لكن أصل القرار هو نتيجة العمل المضطلع به خارج مجلس الأمن. وقد أحسن المجلس بإقراره لذلك القرار.

وتمثلت النتائج الأخرى في العديد من البيانات الصحفية. وقد احتسبت ٢١ بيانا صحفيا، ثمانية منها ببيانات تدين الهجمات الإرهابية، لذلك كان لا بد من صدورها، لأننا ضد الإرهاب ونرفضه جميعا. وبالتالي فإنها تكاد أن تكون ردود فعل عصبية. وكان لدينا أيضا ١٣ بيانا صحفيا جوهريا بعض الشيء. والمشكلة هي أننا بطريقة أو بأخرى نستجيب لحالات فظيعة في الميدان بإصدار بيانات صحفية.

ومن ناحية أخرى، حدثت تطورات جيدة. وأعتقد أن جيرالد هو الذي قال إننا ربما غير راضين ولكننا نشعر بالارتياح، فيما يتعلق بسورية، على سبيل المثال. وأود أن أقول إن التقدم الذي شهدناه في سورية تحقق أيضا خارج مجلس الأمن، إن لم يكن بدون مشاركة أعضاء المجلس. ولو قاموا بدور هام، لرحبنا بهم ودعمناهم إذن. وينبغي لمجلس الأمن أن يدعم جميع تلك الأنشطة والتطورات التي يمكن أن تؤدي إلى تهدئة الحالة وتمهيد السبيل للمضي قدما.

وقد جرت عملية التفاوض خارج مجلس الأمن. وذلك ربما هو أفضل ما كان. ولكنني، بصفتي وافدا جديدا على مجلس الأمن، أود أن أشير إلى أمر مثير للاهتمام هو أن المسائل من هذا النطاق يجري التعامل معها بشكل مثمر على نحو أكبر خارج مجلس الأمن وليس داخله.

واسمحوا لي أن أعود إلى أمر أشرنا إليه في بياننا الاختتامي؛ فنحن نميز بين الجلسات والمشاورات. وهناك فرق بين الجلسات العامة والمشاورات. وهذا يذكرني بعنوان قصيدة الشاعر الأوروغوايي ماريو بينديتي، ''فلنقم بإزالة الغموض الذي يكتنف درب التبانة''. وهي قصيدة جميلة جدا؛ ولن أقرأها هنا. ولكن فكرة إزالة الغموض في غاية الأهمية؛ فلنقم بإزالة الغموض الذي يكتنف المشاورات. وبصراحة، خلال المشاورات، لم يقل أي عضو من أعضاء مجلس الأمن، حسبما أرى، أي شيء لم يكن من الممكن قوله هنا في هذه القاعة بالذات أمام الأعضاء قاطبة. وكان من الممكن أن نقول ذلك هنا، ولكننا لم نفعل. بل نذهب إلى تلك الحجرة الصغيرة، ونتفق على بعض الأمور في سياق ضيق، ولكن بعد الاستماع إلى أمور هناك في تلك الحجرة الصغيرة. ولكن الحقيقة هي أننا لم نقل هناك أي شيء من الأشياء التي لم يكن من الممكن قولها هنا. وأعتقد أن هذه هي ثقافة مجلس الأمن.

وإذ أخاطب المجلس، أود أن أعرب عن الإشادة بصدد ما يلي. إن الرئاسة ليست هي الشخص المسؤول عن تحقيق جميع النتائج، مثل ما يتعلق بسورية واليمن. والأمر لا يرتهن بالرئاسة. ولكن الرئاسة الفنزويلية أثارت مسألة أساليب عمل الهيئات الفرعية، لا سيما لجان الجزاءات. وقد جئت بفكرة وقدمت اقتراحا وأصدرت مذكرة رئاسية – مفيدة لمجلس

الأمن – أعدتها الرئاسة على نحو جيد وشكلت إنجازا ملموسا من جانب فترويلا أسهم في العمل الذي نقوم به.

لذلك، وتمشيا مع ما قلته للتو، أود مرة أخرى أن أشكركم، رافييل، وكامل وفدكم. يوم الثلاثاء المقبل، سنرحب بزملائنا من أنغولا، الذين نتمنى لهم كل التوفيق.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم، رافييل، وفريقكم على رئاستكم الممتازة. من الواضح تماما لي أننا لا شئ بدون أفرقتنا. كما أود أن أتمنى كل النجاح لرئاسة أنغولا.

سأركز على جانبين. وكما يقول إلبيو روسيلي دائما، من الصعب على المتكلم الأخير أن يقول شيئا جديدا. لكنني سأحاول أن أفعل.

أولا، أود أن أشير إلى ممارسة شهدناها هذا الشهر، وهي مناقشة مسائل في إطار البند ”أية مسائل أخرى“. ما برح فريقي يعمل بشكل مكثف، ووفقا لحساباتنا، فقد عقدتم، سيدي، ١٢ جلسة من هذه الجلسات – رغم، أنكم، سيدي، تقولون أنها ١٤ جلسة. تبدو لي هذه الممارسة ضرورية ومستصوبة، لأنه في الواقع، هذا هو عمل مجلس الأمن. لا يمكن للمجلس أن يقصر نفسه على عقد جلسة فقط عندما تكون الجداول الزمنية محددة وفقا لنظام تقديم التقارير. علينا أن نجتمع عندما تكون هناك حالة تتطلب اهتمام مجلس الأمن. غير أنه، وعلى الرغم من كل الإعجاب والثقة اللذين أكنهما لكم، السيد الرئيس، فإن ١٤ جلسة ربما تكون كثيرة بعض الشئ. تتمتعون، السيد الرئيس، بتميز عظيم يتمثل في إيجاد توجه أو مذهب جديد. بيد أنه، في ضوء الرئاسات المقبلة – رئاسات أنغولا والصين ومصر، أود أن أقول لجميع الأعضاء أننا بحاجة إلى إيجاد توازن بين النوع والكم. البند ”أية مسائل أخرى“ جيد، لكننا بحاجة إلى نبقيه احتياطيا من أجل حالات الطوارئ الحقيقية. إذا ما نظرنا إلى الماضي، نرى أن هذا البند استخدم في السابق في حالات استثنائية جدا، لكن استخدامه هذا الشهر أصبح متكررا. لا بأس. أنشأتم، سيدي الرئيس، مذهبا جديدا، لكنني أدعو إلى الحصافة.

ثانيا، إسبانيا مناصر كبير للشفافية، التي تعني أن ما نفعله في مجلس الأمن يمكن تشاطره إلى حد ما مع الجمعية العامة. أنا فخور جدا بأن فريقنا خلال رئاستنا قرر أن يختتم الشهر بعقد الجلسة الختامية – التي عرفت لاحقا باسم الجلسة الختامية بأسلوب توليدو – التي تسمح بالتفاعل بين أعضاء مجلس الأمن وأعضاء الجمعية العامة.

وأشعر بقدر من خيبة الأمل اليوم لرؤية العدد الصغير من الأشخاص الذين يستمعون إلينا. لماذا يزعجني هذا؟ لأنهم لا يستطيعون التكلم معنا. نحن نتكلم في هذه القاعة الرائعة عما نقوم به في مجلس الأمن، في حين أن عليهم يقتصروا على مجرد الاستماع، ولا يمكنهم طرح أية أسئلة. طلبي، وطلب إسبانيا، إن كانت توافق عليه، الرئاسات الثلاث المقبلة التي ذكرتها، فضلا عن الرئاسات اللاحقة، هو الاتفاق على عقد الجلسة الختامية في شكل توليدو – أي السماح لأعضاء الجمعية العامة بتوجيه أسئلة إلينا. لن أخوض في مزيد من التفاصيل بشأن هذه النقطة.

ما أجده مثيرا للاهتمام في بيان السفير روسيلي هو إشارته إلى كثرة الاجتماعات، وفي الوقت نفسه، نقص القرارات. وأود أن أضيف شيئا آخر، وهو أكثر ما يشغلني. من الصحيح أننا نجتمع كثيرا وننتج القليل. غير أنني سأغير العبارة بعض الشيء. أعتقد أننا نتكلم كثيرا جدا ولا نفعل ما فيه الكفاية: يدور الكثير من الكلام في جلسات مجلس الأمن. وفي حين يجري في الواقع اعتماد بعض القرارات، فإننا نقصر في الواقع في تنفيذ القرارات والبيانات الرئاسية.

والمسألة الثانية التي أود أن أذكرها هي الشؤون الإنسانية. أعتقد أن هذه هي واحدة من أعظم سمات الرئاسة الفنزويلية،

وأحييها عليها. عقد عدد لا يحصى من الاجتماعات بشأن المسائل الإنسانية – في سورية واليمن وجنوب السودان وفي أماكن أخرى. غير أننا، في نهاية المطاف، نتكلم عن أشخاص محتاجين. عند التركيز على الشواغل الإنسانية، تتيح لنا جلسات المجلس القيام بثلاثة أمور: أولا، إنشاء آليات الإنذار المبكر؛ ثانيا، تيسير وصول المساعدة الإنسانية؛ ثالثا، والأهم، تعزيز احترام القانون الإنساني.

في الختام، أود أن أتطرق إلى مسألتين حسنتي التوقيت تتعلقان بالتهديدات للسلم والأمن الدوليين.

أولا، فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أود أن أعرب عن تأييدي الكامل للبيان الذي أدلى به سفير اليابان. وأعتقد أنه من الضروري للغاية أن يعتمد مجلس الأمن مشروع قرار يمثل قفزة نوعية إلى الأمام من حيث الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لماذا؟ أولا، لأنه ثبت أن القرارات السابقة غير كافية؛ ثانيا – وأنا واثق أن أعضاء المجلس الـ ١٥ سيؤيدون هذا – لأن هناك حاجة إلى إرسال إشارة على وحدة الصف وتوجيه رسالة واحدة؛ وثالثا، لأنني أعتقد أن من الملح القيام بذلك، لأنه لا يسعنا أن نسمح بأي تأخير من جانب أعضاء المجلس في مواجهة تهديدات للسلم والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بسورية، سأتوخى الإيجاز الشديد: أعتقد أننا سنعتمد مشروع قرار بعد ظهر اليوم. لذلك سأرجيء بياني إلى الجلسة التي سوف تعقد في وقت ما بعد الساعة ١٥/٠٠.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أدلي مرة أخرى ببيان بصفتي الوطنية.

يبدو لي أن هذه جلسة مثيرة جدا للاهتمام. أود أولا أن أوضح أننا وجهنا دعوة لعقد جلسة ختامية مفتوحة وفق صيغة توليدو، تعقد يوم الاثنين في الساعة ١٦/٠٠، تمشيا مع الالتزام الذي قطعناه في أول جلسة من هذا النوع، عقدت تحت الرئاسة الإسبانية. ولم نبرح نصر على هذا منذ ذلك الحين؛ وكما يعلم الأعضاء بشكل أفضل مني – بالنظر إلى أنهم قضوا وقتا أطول في عضوية المجلس، ولا سيما الدول دائمة العضوية، مثل المملكة المتحدة – تعقد هذه الجلسة من أجل إعداد محضر رسمي. يجري تسجيل كل ما نقوله هنا، وبوسعي أن أسمع المدونين يعدون المحضر. وعليه هناك مساءلة للمجلس.

وما إذا كان مجلس الأمن يفقد قدرا من مكانته أو شرعيته في الأمم المتحدة، هذه مسائل لن تحسم في شهر. غير أن هناك بعض المسائل، مثل نقص القرارات المتخذة في مجلس الأمن، تجعل الجمعية العامة تنظر إلى المجلس بوصفه كيانا اتخذ بالفعل قراراته مقدما. وبصرف النظر عن ذلك، فإن أول ما أود أن أذكره هنا هو، كما قلت من فوري، هو الجلسة المقرر أن تعقد في الساعة ١٦/٠٠ يوم الاثنين المقبل. حاولنا تلبية جميع الطلبات التي قدمت بشأن جدول أعمال الجلسة. وزير خارجية ألمانيا سيكون معنا صباح يوم الاثنين، وفي جلسة بعد الظهر بشأن كوسوفو سيكون بيننا وزير خارجية صربيا وممثل كوسوفو. لكننا سنختتم يوم الاثنين بالفعل بعقد جلسة نأمل أن يتمكن جميع أعضاء الجمعية العامة من الإعراب خلالها عن آرائهم بشأن موضوع جلسة اليوم. إنني أوجه الدعوة إلى عدد من السفراء للانضمام إلينا حتى نتمكن من تناول هذه المسائل.

وفيما يتعلق بمسألة أخرى، عندما اطلعنا على برنامج العمل الأصلي للمجلس – المقرر وفقا للتقارير الدورية التي ننظر فيها – وجدنا أنه مؤسف إلى حد ما بالنظر إلى جميع المشاكل المحدقة بالعالم. وفي حين أن الأمانة العامة تقوم في الواقع بعمل ممتاز في دعم المجلس، إلا أن هناك قضايا أخرى من قضايا الساعة ومعلقة. والسبيل الوحيد لتناول تلك القضايا كان في إطار البند المعنون ”أية مسائل أخرى“. ونحن

لا نتوقع أن تسفر كل مناقشة في إطار ذلك البند من جدول الأعمال عن قرار. غير أنه كما هو معروف جيدا، ولا سيما من جانب الأعضاء الدائمين، فإن مجلس الأمن غالبا ما يكون بمثابة منبر لسبر الأفكار وتوفير عملية لبناء توافق في الآراء في وقت لاحق حول مسألة بعينها، كما شهدنا في حالة سورية. لا أعرف عدد القرارات التي اتخذت والجلسات التي عقدت بشأن سورية. ونأمل الآن أننا سنتمكن أخيرا اليوم من التوقيع على وقف لإطلاق النار، الذي يمثل مجرد بداية لعملية. وينطبق نفس الشيء على مسألة أوكرانيا على مدى العام الماضي – مر بالفعل عام على عضويتنا في المجلس. أنا أتكلم عن المسائل المتكررة التي تثير قدرا كبيرا من الاهتمام. وعندما أثيرت مسألة التجارب النووية، اجتمعنا يوم أحد.

وهذه هي الطريقة التي ينبغي أن تجري بها الأمور، وأشكر إلبيو على ما قاله – وبصفتنا أمريكيين جنوبيين فأحدنا يفهم الآخر جيدا. ولا يمكن أن نسمح بمنع التكلم بشأن الصحراء الغربية، على سبيل المثال. ولا أحد يتكلم بشأن الصحراء الغربية، وما من سبيل إلى التكلم عن آخر مستعمرة في أفريقيا بشكل علني. وما من سبيل لأنهم عرقلوا ذلك. ومن الممكن أن القتال سيندلع مرة أخرى في مرحلة ما – فقد تخرق جبهة البوليساريو وقف إطلاق النار أو قد تعود إلى الحرب – وبعد ذلك سنراها بوصفها إحدى حالات الطوارئ. والشيء نفسه ينطبق على القضية الفلسطينية. ونحن في الواقع لا نتوقع أي شيء، لأن مجلس الأمن غير قادر حتى على إيجاد عوامل للضغط فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. ومع ذلك، ما زال الأطفال يموتون.

والحالة تتزايد تعقيدا يوما بعد يوم، وفي مرحلة ما نجد أنفسنا أمام صراع في فلسطين. وبعد ذلك سنعقد جلسات طارئة. وسوف نعقد اجتماعات لبحث الحالة الإنسانية. وبهذه الطريقة، يتصرف مجلس الأمن أكثر على أساس تفاعلي وليس على أساس استباقي. ولذلك، فإن استخدام ”أي مسائل أخرى“ يبدو لنا السبيل الوحيد الذي يمكننا به أن نتكلم عن المسائل التي نعتقد أنه ينبغي ألا نستمر في تجاهلها. ولذلك اتخذنا هذا القرار خلال فترة رئاستنا. وبالمناسبة، أود التوضيح – يا دافي، السفير بريسمان ذكر أن عملنا هذا الشهر لم ينته بعد، ويشعر بالقلق إزاء جلستنا غدا – بأننا سوف نعقد جلسة غدا، وكذلك سنفعل يوم الإثنين، إلى أن نعالج جميع المسائل المعروضة علينا. ونأمل أن نتمكن من البت في جميع مشاريع القرارات المطروحة بشأن كوريا الشمالية وسورية، وإنجاز ما يجب علينا أن ننجزه.

وهذه الجلسة ليست النهاية، ولكن هذا الوقت كان الوقت الوحيد المتاح لعقد جلسة الاختتام. وكما كنت أقول، ومن الصعب قياس فعالية الهيئة بعدد القرارات التي اتخذتها. إنها مناقشة سياسية. هذه مناقشة سياسية، والغرض هو إيجاد الوعي والتوصل إلى توافق في الآراء. ولكن، في نهاية المطاف على كل بلد أن يتشاور مع عاصمته ليرى ما سيقوم به. إلا أن مجلس الأمن هو ذلك تحديدا: الهيئة حيث سبر الأفكار المتعلقة بالمسائل. وبالعودة إلى النقطة التي أثارها ماثيو، السفير رايكروفت – وأنا آسف لأنه قد غادر؛ لا بد أنه يعمل على أحد مشاريع القرارات – فيما يتعلق بمسألة الشفافية والتفاعل، يبدو لنا أنها تكتسب أهمية كبيرة إذ إن أكثر من ٧٠ بلدا أخذوا الكلمة في المناقشة المفتوحة (انظر S/PV.7621) بشأن احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بوصفها عنصرا أساسيا في صون السلم والأمن الدوليين.

ولو لم يحضر أي وفد، فعندها سيكون هناك ما يدعو إلى القلق؛ حيث كان سيعني ذلك أن المقاصد والمبادئ لم تعد تكتسي أي أهمية بالنسبة للدول الأعضاء. ومرة أخرى، إنني لا أتوقع أن يغير أعضاء الجمعية العامة رأيهم تجاه مجلس الأمن، ولكن أعتقد أنتلك الجلسة قد أتاحت المجال أمام

الجمعية لتقول للمجلس إن الموضوع كان مهما، وأن المقاصد والمبادئ في بعض الحالات يجري انتهاكها، أو على وشك أن تُنتَهَك. والمسألة الأخرى التي أود أن أبرزها – وأعرب عن تقديري لجميع التعليقات في هذا الصدد – هو أننا تمكنا هذا الشهر وللمرة الأولى هنا من الاستماع لآراء البلدان الخاضعة للجزاءات. ويندرج ذلك في إطار مسألة الشفافية. فليس هناك ما هو أسوأ وأكثر غموضا من لجنة من لجان الجزاءات. إنها فظيعة. فلا أحد يعرف ما يجري. والمسألة الأقل شفافية هي القرارات التي تتخذها اللجان. ومن الواضح أن هذا جهاز سياسي. فلا يوجد خبراء فنيين هنا، وما من أحد يجلس هو أحد الخبراء الفنيين في أي مجال.

ونحن جميعا نعمل في المجال السياسي ونشغل مناصب سياسية، ويجب أن نكون مستعدين للمناقشة. وفي بلدنا، نحن معتادون على المناقشة الديمقراطية: لا يوجد حق نقض؛ إنما هناك مناقشة المفتوحة وديمقراطية، والغالبية تقرر. هذا هو ما نود طرحه. أشكر جميع الحاضرين على ما أبدوه من تعليقات، وعلى ما أعربوا عنه من معاني التعاطف والصداقة مع بلدنا. وقد حاولنا أن نقدم مثالا صغيرا عن طابع فنزويلا. وسنواصل القيام بذلك، وببناء علاقات أوثق مع جميع بلدان المجتمع الدولي، وفي الوقت ذاته مبينين من نحن: شعب سلام ذو موقف واضح ومبادئ واضحة جدا، يسعى دائما إلى تعزيز المجتمع الدولي ومساعدة بقية أعضائه. طلب ممثل إسبانيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر. السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): لقد أردت ببساطة أن أختتم على طريقة توليدو بالتنويه بما قلتم للتو، سيدي الرئيس، وبالإشادة بكم على ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.